الثورات والحرب الأهلية في اليمن

وقعت محاولتان ثوريتان فاشلتان ذات أهداف محددة، في العام ١٩٤٨م والعام ١٩٥٥م، قبل الانقلاب العسكري الذي قام في السادس والعشرين من سبتمَّبر عام ١٩٦٢م ضد الحكم السياسي والاجتمَّاعي التقليدي في اليمن، الأمر الذي دعا بعض الكتاب اليمنيين المعاصرين للحديث عن مراحل الثورة الثلاث التي قامت ضد الأئمة اليمنيين على الرغم من النجاح الذي حققته في المرحلة الأولى، أمّا الانقلاب الثالث والأكثر أهمية الذي عرف بالثورة اليمنية فكان يختلف عن كل الانقلابات العسكرية العربية، ذلك لاستمَّرار النظام الجديد الذي تلاه في التحدي لإسقاط الإمام وأنصاره، ونتيجةً لذلك لم يعترف به المجتمَّع الدولي بالإجماع مباشرةً، مما أدى إلى نشوب حرب أهلية طاحنة ومعقدة استمَّرت إلى أنْ تدخلت القوات المسلحة الخارجية.

حكم الأئمة اليمن لأكثر من ألف عام، بدأ بحكم الإمام الهادي يحيى حفيد القاسم الرسي في العام ٨٩٨م (٢٨٩ هجرية) وانتهى حكمهم في العام ١٩٦٢م بإسقاط الإمام رقم ٦٧ المنصور بالله محمد البدر، استمَّدَّ الأئمة سلطاتهم الدينية والدنيوية من وضعهم المميَّز على أنَّهم أحفاد النبي محمد "صلى الله عليه وسلم" والقيادات الروحية لطائفة الزيدية الشيعية التي تعتبر أكثر المذاهب الشيعية اعتدالاً الذين يعيشون في المرتفعات الشمالية والوسطى في اليمن ويمثلون حوالي نصف السكان ويحملون اسم الإمام زايد من سلالة الحسين بن علي الذي استشهد عام ٧٤٠م، وكما تقضي الأصول المتبعة أن كل زايدي ينتمَّي إلى (سلالة الحسن أو الحسين بن علي رضي الله عنهما) يمكن اختياره لمنصب الإمام إذا كان مؤهلاً وبذلك أصبحت الإمامة في اليمن موروثة وباقية في أسرة واحدة باستثناء الأئمة الأربعة الذين حكموا في الفترة بين ١٨٥٣-١٨٩٠م (١٢٦٩-١٣٧ هجرية). استمَّرت الثورات والتمَّرد على حكم الأئمة والصراع في السلطة حتى بين أفراد الأسرة الواحدة خاصةً في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وفي كثير من الأحيان يجبر الإمام من قبل منافسيه أو من قبل الغزو الأجنبي لمغادرة العاصمة صنعاء أو الانسحاب إلى المرتفعات الشمالية التي ترجع إليها نشأة الحكم الإمامي، وصف رجال القبائل الذين اجتمَّعوا لمساندة إمامهم ضد الأجانب أو الذين خاضوا الحروب المحلية في أقاليم الجبال الوعرة أنفسهم بالمحاربين الذين لا يعرفون الخوف والحيلة، ومن أعظم

مغامراتهم هي المغامرة التي خاضوها ضد الحكام الأتراك في اليمن في العقد الأول من هذا القرن في القول الذي سادَّ في ذاك الوقت (مقبرة الأتراك).

الانقلاب ضد الإمام يحيى عام ١٩٤٨م:

اسمه الكامل وعنوانه (يحيى محمد حميد الدين المتوكل ١٩٠٤– ١٩٤٨) نالت اليمن استقلالها جزئياً من الحكم التركي خلال فترة إمامة الإمام يحيى بموجب معاهدة دان عام ١٩١١م، وبنهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م نالت استقلالها كلياً. حكم الإمام يحيى الأجزاء الكبيرة والأكثر تمَّاسكاً باليمن من الأجزاء التي عرفت بها الدولة في تاريخها. تمَّ الاعتراف بالإمام يحيى ملكاً لليمن في معاهدة فبراير ١٩٣٤م مع بريطانيا والتي تعني له كل اليمن بما في ذلك ما يسميه اليمنيين الوطنيين " اليمن الجنوبي المحتل" أما بالنسبة للبريطانيين فتعني لهم اليمن القديمة التي كانت تحت سيطرة الأتراك، وبعد معاهدة الطائف عام ١٩٣٤م مع المملكة العربية السعودية أصبحت الحدود الشمالية للمملكة واضحة ولكن على الإمام أنْ يعترف بتمَّدد المملكة العربية السعودية في نجران وعسير. اعتبر الكتاب الوطنيين اليمنيين هذه المعاهدات على أنَّها نتيجة لاستسلام الإمام إلى جيرانه في الشمال ويعزو ضعفه إلى فشله في تحقيق وحدة اليمن، وفي لغة الكتاب المعاصرين إلى " الرجعية والإقطاعية والطبيعة الطائفية للدولة الإمامية التي لم تستطيع فرض الوحدة من خلال الحرب الثورية للتحرير".

بدأت الحركة ضد حكم الإمام يحيى عام ١٩٣٠م وازدادت قوة في القرن التالي، فقامت قيادات الثورة في اليمن وفي الجارة عدن التي احتلها البريطانيون بالهجوم على سياسة الإمام المنعزلة وحكومته وإدارته القمعية والاستبدادية ومقاومته العنيفة للتغيير، لم يطمئن الإمام على التدخل الأجنبي والتحديث المحلي مما جعله يتردد لفتح أبواب دولته للعلاقات التجارية والثقافية الخارجية المنتظمة وبذلك اشتهرت اليمن بأنَّها البقعة المعزولة عن العالم، حاول الإمام يحيى أنْ يزيد سيادته وسيطرته على اليمن من خلال توقيعه على بعض معاهدات التجارة والصداقة مع بعض الحكومات والمحافظة على الاتصال بالسياسات الدولية والعربية بالانضمام إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية والمشاركة في عدد من المؤتمَّرات العربية القومية.

اطّلع التجار والمسؤولون والطلاب على العالم الخارجي فشعروا بتخلفهم الشديد مقارنة بدول شرق البحر المتوسط العربية من حيث أنظمتها الدستورية وحرية الصحافة والتعليم الحديث، والاقتصاد المتقدم وتحسين مستوى المعيشة. لم يكن هنالك اعتراض في سلطة الإمام الدينية والدنيوية بل اعتبرت مثلها مثل العديد من الأنظمة الأوتوقراطية في العصور الحديثة والوسطى التي قامت عن طريق الثورات والاغتيال. قام الإمام بتعيين أعضاء مجلسه الاستشاري وتشكيل جيشه الصغير الذي يتكون من الزيدية فقط، حيث كان يعتمَّد على دعم مشايخ القبائل الذين كان معظمهم من الزيدية ويحتفظون بأبنائهم والشخصيات المهمة في القبيلة كرهائن لضمان ولائهم ويتمَّثل رجال القبائل في: الرعاة والمزارعين الذين يعيشون في القرى على عداء مع سكان المدينة، وتخصص الوظائف السياسية العليا والمناصب الإدارية المهمة للطبقة الاجتمَّاعية العليا من طبقة الزيدية المميزة الذين يبلغ عددهم أكثر من مائة ألف نسمة من مجموع خمسة ألآف نسمة من السكان وكان تعليمهم في القضاء(القضاء الحرفي). هناك بعض من الزيدية الأثرياء الذين يمتلكون الأراضي ومع ذلك كانوا يستندوا في سلطاتهم وامتيازاتهم على المحيط الديني وليس على ثروتهم وكثرة أتباعهم من المزارعين. عانى الشعب من نزع أملاكه والرشوة والضرائب الفادحة وعدم العدالة واحتكار أسرة الإمام للتجارة وعدم وجود النظم الدينية والصحية بالإضافة إلى افتقار الأوضاع الزراعية والصناعية والمؤسسات المالية وغياب وسائل الاتصال الحديثة. يشكل المسلمون من المذهب السني الشافعي حوالي نصف السكان إلا أنَّهم كانوا حادين في التعامل مع المملكة لحرمانهم من السلطة السياسية.

استطاع الإمام يحيى أنْ يبعد بعض من أفراد الطبقة السعيدة الطموحة وبعض الأمراء من أسرته عندما أمَّن الاعتراف بالأمير أحمد ولياً للعهد، الابن الأكبر من بين الأربعة عشر ابناً عام ١٩٣٧م، وبناءً على آراء بعض الكتاب عرف الأمير أحمد بقسوته وقيل أنَّه الأكثر كراهيةً بين إخوته، وعند كتاب آخرين أنَّه الأكثر كراهية حتى بين قيادات المستقبل لثورة عام ١٩٦٢م، وعلى نقيض ذلك مُدح بالشهامة والشجاعة والصبر والتسامح والحكمة والكرم بين أبرز منافسيه وهم: الزيدي عبدالله بن أحمد الوزير وعلي ابن عمه ويرتبط كل منهما بالإمام محمد الوزير الذي توفي عام ١٨٨٨م حيث عمل الوزير في عهد الإمام يحيى بعدد من المناصب العليا، ولكن

اشتبه فيه الإمام وتركه في صنعاء، كان الصراع في السلطة والرغبه في الإصلاح الإداري والدستوري دافعاً للتآمر على الإمام يحيى بين المجموعات الحاكمة الذين كانوا قلقين على مناصبهم تحت سيطرة حاكم قوي مثل الإمام أحمد.

يعتبر التجار والمنفيين البارزين في الخارج خاصة في عدن بأنَّهم من أبرز المعارضين لنظام الإمام ففي منتصف الأربعينيات١٩٤٠م قاموا بتنظيم "حركة اليمنيين الأحرار" والجمعية اليمنية الكبرى وأصدروا صحيفة "صوت اليمن" التي حررها القاضي الشافعي محمد محمود الزبيري كما قاموا بإصدار عدد من الكتيبات ومنها" اليمن المنهوبة المحزنة" وبإجراء بعض الاتصالات مع المعارضة السرية من بين دائرة أنصار الإمام والشخصيات الدينية المهمة في اليمن، وفي عام ١٩٤٦م نشطت حركة اليمنيين الأحرار في عدن وفي نوفمبر من العام نفسه وجدت اعتباراً خاص عندما انضم إليها إبراهيم الابن التاسع للإمام يحيى الذي كان ضد نظام والده، فأطلق على نفسه "سيف الحق" بدلاً من "سيف الإسلام" الاسم التقليدي لأمراء اليمن.

اقترح برنامج الجمعية اليمنية الكبرى في عدن قيام نظام ملكي محدد بالإضافة إلى مجلس تشريعي منتخب ومجلس وزراء ليتولى مسؤوليتهم، احتوى البرنامج على الإصلاح الإداري والنظام القضائي معتمَّداً على القوانين القائمة على الشريعة الإسلامية وتعيين القضاء المخلصين و فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية كما دعا إلى الإصلاح المالي عن طريق إنشاء ميزانية منفصلة وتأسيس بنك وطني يتعامل بالعملة الوطنية وإدخال نظام حديث للضرائب وإعداد خطة للإصلاح الاقتصادي عن طريق تحسين الأساليب الزراعية ووضع حدود لملكية الأراضي وإنشاء الطرق والقيام بأعمال الري واستثمار الثروة المعدنية وإنشاء المصانع وإلغاء التجارة الاحتكارية وبناء علاقات تجارية خاصةً مع الدول العربية كما رغب الإصلاحيون في نشر التعليم عن طريق المدارس المفتوحة والبعثات الخارجية للطلاب ومنح حرية التعبير بالإضافة إلى بناء المستشفيات ومحاربة الأمراض وأخذ البرنامج اهتماماً خاصاً في تنظيم الجيش النظامي وتوسع العلاقات الدبلوماسية والتعاون مع الدول العربية، لم يطالب البرنامج بإنهاء النظام الإمامي بل أكد عدم تعارضه مع النظام الدستوري أو عدم أخذه محل الشريعة الإسلامية، ومع ذلك أراد الثائرون الإطاحة بحكم عائلة حميد الدين بتولي ولي العهد أحمد للحكم بعد وفاة والده،

وعد عبدالله الوزير مرشح المعارضة لمنصب الإمام بحكم ملكي دستوري عند تولية منصب الإمام و كان من منافسيه الأمير أحمد وشقيقيه الاثنين حسن وعبد الله.

شجع البريطانيون المؤامرة أو المدبرين للجمعية اليمنية الكبرى لكي يسمحوا لهم بممارسة أنشطة اليمنيين الأحرار في عدن، وفي حقيقة الأمر استغل الأمير أحمد فكرة تولي البريطانيين مسؤولية اغتيال والده مؤخراً ليضعف نظام الوزير واتهمه بأنَّه بمثابة أداة للبريطانيين، ومن جانب آخر كان هنالك اعتقاد بأنَّ الإخوان المسلمين في مصر أثاروا الرأي العام ضد نظام الإمام يحيى واعتبروا الفاضل الورتلاني رجل الأعمال الجزائري الذي بدأ حياته في صنعاء وعرف بعقل المعارضة، أنَّه الرابط بين الإخوان المسلمين والثائرين في اليمن، بينما كان العقيد جمال جميل الضابط العراقي الذي شارك في انقلاب أبوبكر الصديق عام ١٩٣٦م هو المنفذ للمؤامرة، غادر إلى اليمن مؤخراً عندما طلب الإمام يحيى إرسال البعثة التدريبية من الجيش العراقي وبعد مغادرة البعثة العراقية بقيادة إسماعيل صفوت لليمن استطاع العقيد جميل البقاء في اليمن كمدرب لسلاح المدفعية وشارك في المؤامرة المحلية ضد الإمام، كما أعرب عن أمله في المشاركة في سلطة النظام الجديد بعد الانقلاب.

وقبل بضعة أيام من الانقلاب نشرت صحيفة صوت اليمن أخبار تمَّرد صنعاء الذي قتل فيه الإمام يحيى كما ذكرت تعيين عبدالله الوزير إماماً جديداً وبعد قراءة الخبر مباشرةً دعا الإمام يحيى الوزير وطلب منه توضيح ما نشرته الصحيفة، ولكن استنكر الوزير الأكاذيب التي نشرتها الصحيفة في عدن استنكاراً مطلقاً وكتب مقالاً عن الإيمان" ("الإيمان" صحيفة صنعاء) مؤكداً ولاءه للإمام، الولاء الذي لا تستطيع العواصف أنْ تحركه لكي يعترف الذين حلفوا للولاء بقلوبهم قبل أيديهم بالأمير أحمد ولياً للعهد بشكل قانوني، فاقتنع الإمام بذلك وهدأت الشائعات، ولكن خاف كل من عبدالله الوزير والمتآمرون من العقاب الذي سيفرضه الإمام عليهم خاصة بعد سماعهم الخبر أنَّ الأمير أحمد في طريقه من مدينة تعز في الجنوب إلى صنعاء ليتولى مسؤولية الشؤون العامة بدلاً من الإمام الذي يبلغ عمره حوالي ثمانين عاماً وقد أصيب بشلل جزئي بالإضافة إلى الظروف التي تمَّر بها العاصمة، حيث استغل الوزير كل هذه الظروف فازدادت قوته. أخذ المتآمرون موقفاً مسرعاً ومتواصلاً ضد الإمام وابنه أحمد فكان آخر

اجتماعاتهم في ليلة الانقلاب بمنزل الوزير وتمَّ اختيار الأشخاص الذين يقوموا بتنفيذ عملية الاغتيال.

غادر الإمام يحيى صنعاء في الساعات الأخيرة من صباح السابع عشر من فبراير عام ١٩٤٨م كالعادة إلى قرية حزيز التي تبعد حوالي عشرة كيلومترات جنوب العاصمة وكان في رفقته رئيس الوزراء عبدالله العامري وأربعة من أحفاده، ثلاثة منهم تركوا الطريق. قام المقاتلون الذين كانوا يستخدمون الشاحنة المغطاة التي دعمهم بها الورتلاني باعتراض عربة الإمام فأطلقوا على الإمام ومن معه الرصاص القاتل بالمدفع الرشاش الذي تمَّ منحه من قبل العقيد جميل، و جاء خبر وفاة الإمام بأنَّه مات بشهامة بينما كان يحاول أنْ يقوم بحماية أصغر أحفاده، وأخيراً وبأمر من العقيد جميل الذي تقدم نحو القصر للاستيلاء على خزينة الإمام قتل اثنان من أولاد الإمام وهما الحسين والمحسن.

غادرت حركة اليمنيين الأحرار والأمير إبراهيم عدن إلى صنعاء بعد اغتيال الأميرين عندما أعلن عبدالله الوزير حاكماً للعاصمة حيث أعلنت الشخصيات البارزة والقيادات الدينية وبعض من الأمراء ولائهم للإمام وكان لا يوجد خياراً آخر لاثنين من أبناء الإمام وحفيده محمد البدر، وبعد موافقة المنفيين اليمنيين والمعارضة السابقة تمَّ إعلان " الميثاق الوطني المقدس" أو البرنامج الإصلاحي، قام عبدالله الوزير بتكوين مجلس تشريعي يتكون من ستين عضواً بقيادة الأمير إبراهيم ومجلس وزراء بقيادة ابن عمه علي الوزير وحسين الكيبسي الذي كان مستشاراً للإمام يحيى وممثلاً لوزير الخارجية في مختلف البعثات الدبلوماسية ومحمد محمود الذي كان يمثل وزير التربية والتعليم.

كان ولي العهد الأمير أحمد الذي عرف بشجاعته و قوته في تعز عندما وقع الانقلاب، فخطط المتآمرون لاغتياله إما أنْ يكون في تعز أو في ميناء مدينة الحديدة، ولكن استطاع الأمير أحمد أنَّ يهرب إلى الحديدة دون أذى واستغرق خمسة أيام في رحلته بعد الاغتيال للوصول إلى الاتجاه الشمالي وأخذ معه بعض الجنود وقدراً كبيراً من المال حوالي ١٠٠،٠٠٠ دولاراً وجوال مليء بالذهب، ثم بدأ يناشد القوات القبلية خاصةً تحالف قبائل حاشد وبكيل، وقام

بتقديم إغراءات مادية لزعماء القبائل وتحريض رجال القبائل ضد سكان صنعاء وتعهد بمحاكمة المدينة التي قتلت إمامها لكي تعلن فتح أبوابها للسلب والنهب، وبعد أنْ تمَّ إعلانه إماماً لحجة بدأ السير في صنعاء برفقة شقيقيه العباس والحسن الذي وعده بتولي الإمامة من بعده. أرسل عبدالله الوزير قوات ضد الأمير أحمد ولكن تمَّت هزيمتهم فناشد جامعة الدول العربية لمساعدته و لكن حذر الأمير أحمد الجامعة العربية من التدخل، وفي الثالث عشر من مارس اقتحمت قواته صنعاء بعد ثلاثة أيام من الحصار الذي جعل بعضاً من جنوده وأنصاره ينضموا إلى الإمام أحمد، قام رجال القبائل المنتصرين بنهب العاصمة بطريقة وحشية مع الاحتفاظ بالعباس الذي كان قائداً لـ ٢٠،٠٠٠ ألف جندي. انتقل الأمير أحمد إلى تعز وجعلها عاصمةً له بعدما رفض أنْ يعيش في المدينة التي قتلت إمامها وبعد ذلك أُعلنت إمامته رسمياً تحت مسمى الناصر لدين الله.

تعامل الإمام أحمد مع قيادات الانقلاب بصرامة كما كان متوقعاً وتمَّت محاكمة بعض الأفراد وإعدامهم ومن بين الذين تمَّت محاكمتهم في مدينة حجة بالإعدام، عبدالله الوزير والكيبسي وزير الخارجية والعقيد جمال جميل وكذلك تمَّ الحكم بالسجن لبعض القيادات البارزة في انقلاب سبتمبر عام ١٩٦٢م الموالين للنظام الجمهوري وهم: العقيد عبدالله السلال والعميد حميد الجافي والعقيد حسن العامري والقاضي عبد الرحمن البيضاني وأحمد محمد نعمان. أُرسل الأمير إبراهيم إلى السجن بأمر من الإمام أحمد وظل به إلى أنْ توفي "بسكتة قلبية" وفي غضون ذلك استطاع بعض القياديين مغادرة الدولة وهم: الورتلاني وعبد الله بن علي الوزير والزبيري.

لم يعد الانقلاب ضد الإمام يحيي انقلاباً عسكرياً كاملاً؛ لأنَّه أعد ونفذ بواسطة جهود مشتركة بين المدنيين والجيش المعارض والمتآمرين، عجز الجيش من دعم النظام الجديد بينما أثبتت القوات القبلية التي قام الأمير أحمد باستنفارها جدارتها وخاضت هزيمة ساحقة لخمسة وعشرين يوماً ضد نظام الوزير، مازال بعض اليمنيين الذين كتبوا وفقاً لأثر انقلاب عام ١٩٦٢م على اصرارٍ بأنْ يسمى انقلاب عام ١٩٤٨م بالثورة الشعبية وأوضحوا الأسباب التي أدت إلى فشله هي: خيبة أمل الشعب اليمني ورفضهم المتكرر لدعم الثورة عندما أدركوا أنَّ نظام الإمامة سيظل المؤسسة الحاكمة بتعاقب عدد من الأئمة واللامبالاة من الشعب والخلافات خاصةً بين

الزيدية، ومع ذلك أدى هذا الاعتقاد الذي لم يتصور سقوط النظام الإمامي عام ١٩٤٨م إلى قتل الإمام يحيى بطريقة وحشية، أصطدم بها زعماء القبائل وأنصار الوزير مما جعلهم يقوموا بسحب دعمهم منه. حظي الإمام يحيى بالاحترام والتقدير ووصفوه بالقائد الروحي المتعلم كما عرفه الوسط العربي بوطنيته" قف من أجل الاستقلال العربي" بالإضافة إلى أنَّه رجل مسن ومعاق صاحب الشهامة والولاء اللتين كانتا لهما قيمة في ميزان القيم العربية قبل عصر ثورة العنف العسكري في أواخر الخمسينيات ١٩٥٠م. توقع الشعب محاكمة الوزير لقتلة الإمام يحيى ولكن بدلاً من ذلك قام الإمام يحيى بتعيين المتآمرين وبعض المشاركين في المؤامرة في المناصب المهمة وكان بعضهم من الشباب وقليلي الخبرة وأبعد الكثير من أفراد أسرة الإمام، وبالتالي فشل في الايفاء بوعده في تولي حكمه مع نظام الأوامر والعدالة، كما كان الشك و الخلافات بين الزيدية وقيادات الشافعية سبباً آخر في إضعاف نظام الوزير منذ بدايته.

فشل النظام الذي عقب الانقلاب لسببين آخرين هما: أولاً فشل الوزير في تأمين الخزينة أو ربما حاول أن يحتفظ بالجزء الأكبر من ثروة الإمام لنفسه ولم ينفق إنفاقاً كاملاً على القيادات والأحزاب المؤثرة مما أدى إلى عدم وجود الدعم المالي، ثانياً تردد الوزير في القيام بحركة ضد الأمير أحمد ورجال القبائل مباشرةً قبل استعدادهم للهجوم، وبعد أن أعلن نظام الوزير وفاة الإمام يحيى بأنَّها كانت طبيعية أصبح نظام الوزير قلقاً من أن تعترف به الجامعة العربية وتدعمه، فأرسلت الجامعة العربية لجنة مكونة من سبعة أعضاء للتحقيق وتقديم الإرشاد للنظام الجديد، فاستقرت اللجنة في الرياض في بداية مارس ولم تستطيع الوصول إلى صنعاء قبل أن يبدأ الأمير أحمد بالهجوم علي العاصمة صنعاء، فقام ابن سعود بإعلان معارضته للنظام الجديد بصورة واضحة لأخذه السلطة عن طريق الاغتيال، بينما تلقى الأمير أحمد دعماً معنوياً ومادياً كما ذكر.

طلبت اللجنة من الوزير والأمير أحمد إرسال ممثلين لهم إلى الرياض لعرض خلافاتهم، وعندما وصل الورتلاني رئيس وفد الوزير إلى الرياض طلب من الجامعة إرسال بعض الطائرات والدبابات للدفاع عن صنعاء، واقترح قيام استفتاء لتحديد فترة تداول السلطة ولكن لم يرسل الإمام أحمد ممثلين له، تعددت آراء لجنة الجامعة وظلت كما هي إلى أن دخل الأمير أحمد صنعاء

واعترفت به دول الجامعة العربية إماماً لليمن في اجتمَّاعاً للجامعة العربية في الحادي والعشرين من مارس ١٩٤٨م ببيروت.

يعتبر انقلاب عام ١٩٤٨م من الانقلابات المهمة في التاريخ الحديث للثورات والانقلابات العسكرية؛ لأنَّه وضع أول قانون ناجح للعنف ضد رئيس الدولة في الدول العربية ودرس الأعمال الثورية ضد بعض الممارسات لنظام الإمام التي وضعتها النخبة العسكرية والمدنية، ولكنه لم يبحث في مدى إنهاء النظام الإمامي، ويعد مهماً لأنَّه يعتبر الانقلاب الأول والأخير في الانقلابات العربية لقيام النظام الذي تلاه بمناشدة الجامعة العربية كهيئة بالاعتراف به وتقديم الدعم المادي له، ولم يبحث عنهما في دولة عربية أو مجموعة دول عربية، نجح الانقلاب في الإطاحة بالإمام فقط وعلى الرغم من ذلك لم يستسلم الإصلاحيون في السجن أو المنفى عن تحقيق أهدافهم واللجوء للمؤامرة ضد الإمام.

المحاولات الفاشلة ضد الإمام أحمد:

حكم الإمام أحمد اليمن لخمسة عشر عاماً (١٩٤٨م– ١٩٦٢م) وعرف بالحاكم الدكتاتوري الشجاع وبما أنَّ ولايته كانت قصيرة إلا أنَّها كانت حافلة بالأحداث، كان له اعتقاد قوي مثل والده في البعثة الإلهية لإمامة الزيدية ولم يرغب في إدخال التغيرات السياسية والإدارية التي ستؤدي إلى ضعف سلطته، استمَّر في الاستخدام المطلق لإيرادات الدولة التي تمَّ حفظها في بيت المال (الخزينة) وانفق قدراً قليلاً منها للخدمات العامة، لم يتوقف من توظيف أبنائه و إخوانه في المناصب الحكومية المريحة ويعود ذلك إلى عدَّة أسباب منها، أنَّه يريد أنْ يحتفظ بهم تحت سيطرته ويمنعهم من التأمر ضده، وبعد قيام الثورة المصرية في يوليو عام ١٩٥٢م وافق الإمام أحمد على إلغاء احتكار الإمامة على فئة معينة وإلغاء بعض القيود التجارية، ولكن لم يطبق أي قرار مباشر في هذا الاتجاه.

لم يعزل الإمام أحمد اليمن كما كانت معزولة في عهد والده بل عاش في عصر التطورات الهائلة في الدول العربية والعالم الخارجي والانتشار المستمَّر لوسائل الاتصالات

والمعلومات وخاصة الراديو كأفكار جديدة ومتقدمة، كان يقوم الإمام والزيدية الموالين له برفض التحديث السياسي والاجتمَّاعي الذي لم يكن لهم فيه مصلحة شخصية لأنَّه قد يؤدي إلى تدمير امتيازاتهم ومكانتهم المميزة وعلى نقيض ذلك وافق الإمام عدة مرات منذ عام ١٩٥١م على تعيين أساتذة مصريين ومدربين عسكريين وفنيين سوفيتيين وإرسال عشرات اليمنيين إلى مصر والغرب وكتلة دول الشيعة، ولكن بعد عودة هؤلاء الشباب الذين تمَّ تدريبهم لم يجدوا نصيبهم من المشاركة في المناصب الإدارية المهمة فوصف الكاتب عبدالله البردوني شعور هؤلاء المفكرين بالاستياء والإحباط في شعره ومن أشهر القصائد الشعرية بعنوان " التحدي" و" نحن والحكام".

استجاب الإمام أحمد إلى الرأي اليمني العام ومناقشة المستشارين المختصين في مجال التنمية الاقتصادية لأسباب سياسية وبعد ما أثر عليه شقيقة عبدالله المثقف وابنه البدر الذي كان مسئولاً من برنامج الدعم الخارجي فقام بمناقشة مشروعات اقتصادية محددة ووافق على عدد من التنازلات لاستغلال الموارد الطبيعية في الدولة، ولكن هنالك اعتقاد بأنَّه لم يقُم بتنفيذ ما صرح به أو ما خطط له على الواقع وإنما تهدف اتصالاته وخططه التي قام بها إلى أغراض اعلامية فقط، وتتلخص مشاكله في عدم رغبته في إنفاق المال وتوظيف الأجانب وعلى الرغم من ذلك تمَّ تنفيذ المشاريع الحقيقية عن طريق الحكومات الأجنبية وبالمال الأجنبي فقامت روسيا ببناء ميناء الحديدة الذي افتتح في يونيو عام ١٩٦٢م، فانشأت الصين الشيوعية طريق الحديدة – صنعاء الذي افتتح في يناير عام ١٩٦٢م وأنشأت الولايات المتحدة طريق مشاة تعز – صنعاء ولم يكتمَّل آنذاك.

تستمَّد الاضطرابات والتهديدات المستمَّرة لحياة الإمام من ثلاثة مصادر رئيسية تتمَّثل في الآتي: معارضة اليمنيين الأحرار المستاءين والصراعات التقليدية للسلطة بين الأشقاء في نظام الإمامة والمشاكل مع البريطانيين في جنوب الجزيرة العربية وساهمت هذه العوامل الثلاثة جملة أو تفصيلاً في خلق مهددات خطيرة جداً للإمام أحمد بصفة خاصة وللإمامة بصفة عامة، وهي تدخل المصرين في شؤون اليمن وجنوب الجزيرة العربية واستمَّرار النزاعات بين الإمام أحمد والبريطانيين لحماية المناطق الجنوبية وطموحاته في تحرير ما يسمي "باليمن الجنوبي" ووحدته،

دعت هذه الأسباب إلى نقاش بين البريطانيين وزعماء حماية العرب لتكوين اتحاد جنوب الجزيرة العربية في يناير عام ١٩٥٤م، إلا أنَّ الإمام أحمد رفض تكوين الاتحاد في جنوب الجزيرة العربية التي تسيطر عليها بريطانيا وقام بمناشدة الجامعة العربية مباشرةً، ومن ذلك الحين أصبح مستقبل جنوب الجزيرة العربية قضية عربية قومية مما أتاح الفرصة لمصر التي أعربت واستغلت آليتها الدعائية للمساعدة، وبذلك استنكر عبد الناصر البريطانيين وأصبح صديقاً لليمن وفي وقت وجيز جداً أصبح بطل الحرية في جنوب الجزيرة العربية، وعندما وصل ناصر إلى اليمن اعتبرته العناصر المستاءة من التغير على أنَّه الشخص الذي يستطيع أنْ يخلصهم من نظام الإمام المقاوم للتغير، تبني جنوب الجزيرة العربية المفهوم المصري" التحرير الوطني" وقامت الوكالات المصرية بإجراء اتصالاتها مع الحركة الوطنية في عدن ومع اليمنيين الأحرار خارج اليمن كما تدخلت في المنافسات السلالية بين الإمام وأشقائه وشاركت في المؤامرة ضد الإمام أحمد.

تمَّ تنظيم مؤامرات عديدة لإنهاء حكم الإمام أحمد، ولكن تمَّ تنفيذ عدداً قليلاً منها ولم تنجح أي مؤامرة في إنهاء حكم الإمام أحمد، في فبراير عام ١٩٥٠م، تمَّ اعتقال الأمير إسماعيل شقيق الإمام أحمد وزير التربية والتعليم بتهمة تورطه في مؤامرة ضد الإمام فتمَّ سجنه إلا أنَّ القضية التي رفعت ضده ليست خطيرة فأُطلق سراحه فوراً. في سبتمبر عام ١٩٥٣م تمَّ اكتشاف مؤامرة أخرى اعتقل فيها بعض المتآمرين في صنعاء من بينهم حارس الإمام ولكن لم تقدم أي تفاصيل رسمية حولها، وتعد المؤامرة التي قامت في الثاني من أبريل ١٩٥٥م من أخطر المؤامرات التي كادت أنْ تطيح بالإمام أحمد والتي نظمها الأمير عبدالله الابن السابع للإمام يحي من بين الأربعة عشر ابناً والمقدم أحمد الثلايا (يطلق عليه أحياناً الثلاي) الذي كان برفقته ستة ضباط وستمَّائة جندي.

عُرف الإمام عبدالله بالإمام المستنير ولكنه لم يعرف بأنَّشطته المالية التي جلبت له نحو ثمانية مليون جنية إسترليني، كان وزيراً للدفاع وحاكماً للحديدة سافر إلى عدد من الدول العربية وأوربا والولايات المتحدة، قام بتطوير التنمية الاقتصادية وتغير البنية السياسية للدولة إلى الأفضل، أصبح يشكل رقماً محورياً لأسرة المنافسين وبعض العناصر اليمنية المرشحة للإمامة، قام شقيقه الإمام بمناقشة برنامجه المتطور عام ١٩٥٢م ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأنه وبناءً لما

قاله الكاتب الذي كانت له علاقة شخصية بهم أنَّ اليمنيين الأحرار في القاهرة لم يحبوا الإمام عبدالله لأنَّه عظَّم البريطانيين والأمريكيين لصالح اتفاقيات الدفاع. في بداية عام ١٩٥٥م أيدت القيادات اليمنية، النعمان والزبيري، الأمير بدر بعد أنْ التقوا به في القاهرة ووافق على شروطهم التي منحت دستور الحريات المدنية وإلغاء نظام الرهائن وإنهاء عزلة اليمن، السبب الذي أدى إلى عدم تأييدهم للانقلاب ضد الإمام أحمد، وبعد الموافقة في بداية عام١٩٥٥م قرر الأمير عبدالله أنْ تباشر الحركة أول عمل لها ضد شقيقه الإمام الذي استعد ليعلن ابنه البدر ولياً للعهد فأجرى بعض الاتصالات مع بعض الضباط أصحاب التفكير الإصلاحي ومن أعلى الرتب بين هؤلاء الضباط هو المقدم أحمد الثلايا الذي كان زميلاً لعبد الله السلال في الأكاديمية العسكرية في العراق عام ١٩٣٤م وسجن لعامين بعد اغتيال الإمام يحيى، لكن أطلق الإمام أحمد سراحه وعينه مسئولاً عن تدريب الجيش اليمني وكان تعينه علامة من علامات المصالحة، بينما استمَّر العقيد في خداعه بين الضباط والأمير أحمد.

كان اختيار المناسبة التي ستكون بداية للانقلاب اختياراً ساخراً لأنَّها كانت المناسبة التي كان يدافع فيها الإمام أحمد عن الفقراء ضد التجاوزات العسكرية، ففي الثامن والعشرون من مارس ١٩٥٥م تطور النزاع بين المجموعات العسكرية اليمنية ومواطني قرية إقليم هيبان التي تقع شمال تعز فقتل فيها جندي واحد أو جنديين وقبل محاكمة الجناة أخبر الإمام أحمد الثلايا الذي كان قائداً لحامية تعز أنْ لابد القيام بالتحقيق من هذه الأحداث، ولكن في الثلاثين من مارس ذهب الجنود إلى القرية أو ربما بموافقة ضمنية من الثلايا لارتكاب أحداث انتقامية تتمَّثل في القتل والدمار وهذا ما قاله الكاتب اليمني الذي كان شاهد أعيان للأحداث. اغتنم الثلايا هذه الفرصة واستطاع أن يُقنع قواته لمساعدته في الإطاحة بالإمام قهراً لأنَّه غير كفء، وأنْ يستبدل بالأمير عبدالله وفي الصباح التالي تعرض قصر الإمام إلى هجوم بنيران المدافع الرشاشات بناءً لما قاله الراوي فاستأذن الأمير عبدالله من الإمام لكي يذهب مع بعض المسئولين إلى الثكنات العسكرية لإعادة النظام ودراسة مطالب الجيش وإيجاد رضا الإمام أحمد، وبعد ذلك دعا العقيد الثلايا أصحاب المقامات الرفيعة بالدولة للذهاب إلى الثكنات العسكرية وطلب منهم التعهد بولائهم للأمير عبدالله، تمَّ قبول بعض منهم بينما رفض البعض الآخر لأنَّهم قد أعطوا ولائهم (الولاء

باليمين) للإمام أحمد وأخيراً بعد مناقشة حادة تمَّ الاتفاق علي إرسال وفد إلى الإمام أحمد ليطلب منه التنحي عن السلطة كأساس من مطالب الجيش، تردد الإمام أحمد بعض الشئ ومن ثم كتب لهم بصيغة غامضة تدل على موافقته للتنحي عن السلطة فرفض الجيش هذه الحيلة وطلب من الوفد أن يرجع مرة أخرى ويتحصل على تنازل واضح من الإمام، وإلا سيقوم الجيش بالهجوم على القصر وتدميره، وبالتالي كتب الإمام تنازلاً واضح ووقع عليه من أجل شقيقه وطلب من أولئك الذين خرجوا لمساعدته الرجوع إلى منازلهم.

بدأت قيادات الانقلاب العمل في اعادة تنظيم الدولة بعد ثقتهم الجيدة في الإمام أحمد كما ذكر الراوي ومع ذلك لم يتنازل الإمام أحمد عن السلطة رسمياً، فوُجهت إليه مراقبة مشددة وعلى الرغم من تلك المراقبة الدقيقة التي وُجهت إليه قام بإرسال رسلاً في السر إلى أنصاره حول تعز وطلب من ابنه البدر في الحديدة أنْ يغادر إلى حجة ليقوم باستنفار رجال القبائل كما اتخذ التدابير السرية للدفاع عن نفسه في الوقت المناسب. اشتبه العقيد الثلايا في نوايا الإمام فأراد أنْ يقوم بإسقاطه إذا وافقه الأمير عبدالله، وبعد ثلاثة أيام من التنازل استطاع الإمام أنْ يدخل بعض من أنصاره بالإضافة إلى الحرس الملكي الموالي له في القصر وقام بتوزيع مبالغ قيمة من المال فيما بينهم وبنفس القدر أرسل الهدايا إلى رجال المدفعية في مختلف المواقع حول تعز وأخبرهم بأنْ يبدأ الهجوم بالثكنات العسكرية سرعان ما أعطوا الإشارة النارية من القصر وعندما وصلتهم الإشارة بدأت نار المدافع الرشاشة والبنادق تتدفق على الثكنات العسكرية واستمَّرت لست وثلاثين ساعة متواصلة، لم تستطيع القوات الثورية والجيش مقاومتهم بل تفرقوا بينما استسلم الأمير عبدالله ومعه بعض المسئولين، وتمَّ القبض على العقيد الثلايا والأميرين عبدالله والعباس وضباط آخرين شرق تعز وتمَّ إحضارهم إلى الإمام الذي أراد أنْ يقوم بإعدامهم دون تقديمهم للمحاكمة.

على الرغم من أنَّ كاتب هذه الرواية هو أحد أنصار النظام الجمهوري، إلا أنَّها تحتوي على مبالغات كثيرة تتناقض مع الحقائق المعروفة التي ليس لها أساس من الصحة، ففي الثاني من أبريل ١٩٥٥م أُجبر الإمام للتنحي عن السلطة بعد أنْ حاصرت القوات المسلحة القصر، ولكنه لم يقتل ربما تعامل معه الأمير عبدالله بلطف لأنَّه لا يريد أنْ يبدأ عهده بسفك الدماء كما بدأ عهد الوزير، وبعد ذلك يبدو أنَّ الإمام وافق في تنازله على تسليم سلطاته التنفيذية فقط وطلب

من كل شخص أنْ يعود إلى عمله، وسيأتي الأخ سيف الإسلام عبدالله حفظه الله ليتولى مسؤولية الشعب، ومع ذلك لم يسلم الإمام أحمد الإمامة لأخيه مما أدى إلى الارتباك والشك بين الثوار، وبعد تنحيه من السلطة رفض الإمام أحمد كل الأوامر التي تشير له بالمغادرة إلى مصر أو الانتقال من القصر إلى قصر آخر، وبالتالي قام الجيش بقطع الماء والكهرباء من القصر وقصفه لثلاثة أيام مستمَّرة، وفي غضون ذلك استعد البدر للقيام بإجراءات حاسمة ضد الانقلاب فجمع أنَّصاره من رجال قبيلتي حاشد وبكيل، وعندما تقدم الإمام من حجة إلى تعز بدأ يتشتت الثوار، وعندما سارت القوات القبلية من أطراف تعز وحاصرتتهم القوات المسلحة، ركب الإمام أحمد فرساً وأخذ سيفاً في يده وفر من خلال القوات المحاصرة التي انتابها الخوف والاضطراب وغادر القصر فانهارت حركة الثوار في الخامس من أبريل من العام نفسه.

لم يستسلم الأمير عبدالله استسلاماً تاماً في الثكنات العسكرية ولكنه أُعتقل في السابع من أبريل عندما حاول الهروب إلى المملكة العربية السعودية، وفي العاشر من أبريل تمَّ قُطع رأس المقدم الثلايا وستة من الضباط المؤيدين للثورة أمام الجمهور في صنعاء بينما تمَّ الحكم على الأمير عبدالله وشقيقه العباس من صنعاء الذي كان مؤيداً للدعوى التي قام بها شقيقه عبدالله وقطع رأسيهما في مدينة حجة عام ١٩٤٨م ، وكان الأمير الحسن آنذاك في القاهرة لذلك لم يشارك في الانقلاب، قام الإمام بإصدار حكم عام للعقيد الثلايا بعد أنْ دعا العلماء والشخصيات البارزة والشعب للحضور في ساحة التدريب بالقرب من القصر، وذكر الإمام أنَّه قد قام بأمرين لإطلاق سراح العقيد الثلايا من السجن ولم يوافق على منع طبيبه من مقابلته أثناء حصار القصر وغيره من الأعمال غير الإنسانية، ثم سأله "هل هذا ردك لعطفنا لك " ثم اتَّجه الإمام إلى الجيش والعلماء وقال "إذا كنتمَّ تروا أنَّ هذا الضابط لا يستحق الموت سأعفو عنه والله على ما أقول شهيد" فقال أنصار الإمام بصوت واحد أنَّه يستحق الموت" فقطع رأسه.

هنالك وجه شبه بين هذه المحاولة الخطيرة ضد الإمام أحمد والمحاولة التي كانت ضد والده عام ١٩٤٨م فنجد أن الدافع في كلتا المحاولتين هو الرغبة في الإصلاح بالإضافة إلى وجود منافسين لمنصب الإمام الحاكم، ولكن تعتبر شكاوي الجيش من أهم أسباب المحاولة التي قادها الثلايا عندما شعر الجيش بأنَّهم مهملين ومحتقرين ويتقاضوا مرتبات ضئيلة ويعاملوا

معاملة سيئة، ومع ذلك لم تكن هنالك خطة لإلغاء نظام الإمامة في كل المحاولتين ويرجع فشل الحركتين إلى العوامل نفسها: عدم المقاومة الكافية من قبل الجيش لصد المهاجمين مقارنة بالقوات القبلية الساحقة التي تؤيد الحاكم الشرعي و تأرجح المقتحمين في ولائهم للنظام الجديد لضعفه وعدم شرعيته وبالإضافة إلى غياب المشاركة الشعبية وعدم وجود دعم للانقلاب، ويعتبر الجيش هو المسئول من بداية هذه المحاولة إلى نهايتها. استقبل الشعب فشل هذه المحاولة في الجارة عدن بالفرحة ورفع العلم اليمني؛ لأنَّ الإمام أحمد كان يناشد دائماً بالمناطق الواقعة تحت سيطرة البريطانيين على أنَّها جزء من اليمن.

كانت هنالك علاقة رابطة بين هذا الانقلاب والدوران اللذان لعبهما عبد الرحمن البيضاني الذي كان مشهوراً بالسمعة السيئة وأصبح مؤخراً بعد انقلاب سبتمَّبر ١٩٦٢م نائب وزير الوزراء، فوجدت هذه العلاقة اعتباراً هاماً من قبل الإمام، ولد البيضاني وترعرع في مصر من أب وأم يمنيين ينتمَّيان إلى المذهب الشافعي، كان صديقاً لكل من عبد الناصر وأنور السادات الذي تزوج من شقيقته وخلال العديد من رحلاته التي قام بها إلى اليمن ممثلاً الوكالة المصرية شارك في الإعداد للانقلاب ضد الإمام أحمد عن طريق شراء الأسلحة والدعم المالي لدفع الرجال للقيام بالانقلاب، وفي الوقت نفسه أصبح الناقل الرسمي لأخبار الانقلاب للإمام أحمد ليكسب ثقته الكاملة وهذا ما سيساعد البيضاني في تنفيذ أنشطته التخريبية في المستقبل، واستطاع بعد الانقلاب أنْ يقنع الإمام ليعينه وزيراً في منطقة بونا كما نجح أنَّ يكون مستشاراً للإمام أحمد وصديق شخصي لابنه البدر.

ارتكب الإمام أحمد نفس الخطأ الذي ارتكبه والده عندما أعلن أنَّ ابنه محمد البدر سيكون ولياً للعهد قريباً بعد فشل الانقلاب إلا أنَّ الزيدية يعتبروا أنَّ اختيار الإمام يجب أنَّ يقوم على المبادئ المتفق عليها وأنَّ الأمير الحسن هو أفضل مرشح للإمامة، وفي ظل هذه الظروف فضل الأمير الحسن مغادرة البلاد وبعد ذلك أصبح رئيس الوفد اليمني في الأمم المتحدة. عرف البدر بأنَّه جندي ممتاز ومحبوب بين الشعب كما عرف أيضاً بالسذاجة والارتباك. أعجب البدر بالبرنامج الإصلاحي للبيضاني وسياسة عبد الناصر الخارجية فاقنع والده لينضم إلى معاهدة جدة للدفاع المشترك بين مصر والمملكة العربية السعودية في أبريل ١٩٥٦م وفي يوليو١٩٥٦م وبعد

موافقة والده ومباركة من عبد الناصر قام البدر في يناير ١٩٥٨م بزيارة إلى الاتحاد السوفيتي وبعض من دول شرق أوربا والصين الشيوعية ووقع علي عدد من اتفاقيات التعاون للتنمية الاقتصادية في اليمن كما وعدته الروس بإرسال الأسلحة إلى اليمن، وتبعت هذه الاتفاقيات وصول كل من الروس والتشيكوسلوفاكيين والبلغاريين والمصريين إلى اليمن للقيام بتنفيذ المشاريع التنموية والتدريب العسكري.

وفي الثامن من مارس ١٩٥٨م وبطريقة غير متوقعة انضم الإمام أحمد إلى الجمهورية العربية المتحدة التي تمَّ تكوينها في الشهر السابق بالاتحاد الذي عرف باتحاد الدول العربية وكان أمله أنْ يدعمه الاتحاد ضد البريطانيين في جنوب اليمن، وفي الوقت نفسه سيكسب إرضاء كل من عبد الناصر واليمنيين الأحرار خارج اليمن ويمنعهم من الهجوم على نظامه، أما بالنسبة لعبد الناصر، فأنَّه يرى أنَّ الاتحاد كان متوافقاً مع مشاريع التوسعة في جنوب الجزيرة العربية كما أنَّه يعتبر خطوة جيدة لتحرير اليمنيين، كون الاتحاد أعضاءه التي تتمَّثل في المجلس القومي ومجلس الدفاع والمجالس الاقتصادية والثقافية ولكن أصبح نشاطهم محدوداً لعدم موافقة الإمام وتعاونه معهم، أدخل تكوين الاتحاد الخوف في نفوس زعماء جنوب الجزيرة العربية الذين تخوفوا من التدخل المصري مما عجل في تكوين اتحاد جنوب الجزيرة العربية الواقعة تحت سيطرة البريطانيين في فبراير١٩٥٩م وفي ذات الوقت اشتدَّ اضطراب الوطنيين واتحاد التجارة القومية في عدن بسبب الرابط القومي بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة بينما أصبح مؤتمَّر عدن لاتحاد التجارة الذي ترأسه عبدالله الأصلنج الأداة الرئيسية لعبد الناصر في الهجوم على البريطانيين، شكل الفنيين والمدربون المصريين الذين أرسلوا إلى اليمن عداءً كبيراً للنظام الإمامي في خلال الفترة القومية كان من المهم جداً لعبد الناصر أنَّ يختار اليمنيين الذين يمثلوا الأداة لتنفيذ سياسته بالإضافة إلى اليمنيين الذين تمَّ تدريبهم كضباط وفنيين في منتصف الخمسينيات ١٩٥٠م.

توتر الإمام أحمد من وجود أعداداً كبيرة من الأجانب والشيوعيين والمصريين في مقاطعته بالإضافة إلى تصرفات ابنه البدر صاحب التفكير المتطرف، ويعد اكتشاف الكتيبات الموجهة ضد الإمام والتي وقعها "ضباط اليمنيين الأحرار" إنذاراً للإمام وللكثير من الزيدية بأنَّ هنالك

مؤامرةً ضد النظام، وفي ظل هذه التوترات في أبريل ١٩٥٩م سقط الإمام مريضاً وأراد أنْ يسافر إلى روما للعلاج من اضطرابات القلب والتسمم الذي كان نتيجةً لاستخدامه المورفين في علاج التهاب آلام المفاصل، فأرسل إلى شقيقه الحسن في نيويورك لمساعدة ابنه البدر على الموازنة، ولكن تبعه الحسن في روما وترك البدر ليحكم اليمن نيابة عن جلالة الملك، قام البدر بتحديث الأنَّشطة فنال هذا التحديث إرضاء اليمنيين الأحرار ولكن شعرت عناصر الزيدية التقليدية أنَّ عبد الناصر يستغل البدر ليتمَّكن من السيطرة على اليمن خاصةً بعد قيام البدر بتعيين المصريين في المناصب الرئيسية مثل مدير الأمن العام، وعندما تولى البدر العرش ازدادت التوترات فأصبحت بعض المناطق التي يسكنها السنة الشافعية خارج السيطرة وقامت جماعات في صنعاء بالتمَّرد ضد أحد ضباطهم وتمَّ حرق منزل البدر كعمل تأديبي ضد بعض الحرس كما رفض الشعب الأوضاع المعيشية السيئة التي يعيشها ووعد البدر بزيادة مرتباتهم بنسبة ٢٥% كما حدثت بعض الاضطرابات في تعز تبعتها الإقامة الجبرية للمسئولين بالمنزل الذي استولى عليه الجيش، قام الإمام بشراء ولاء قبيلتي حاشد وبكيل لإعادة النظام وتمَّ إعدام عدد من الضباط.

لم تكن نهاية الإمام أحمد في الرحلة العلاجية التي قام بها إلى روما، بل عاد الإمام أحمد بصورة غير متوقعة إلى اليمن في أغسطس فوضع خطة سريعة للتعامل مع هذه الاضطرابات، تمَّ إعدام أو سجن عدد غير معروف من الشعب وفي نهاية عام١٩٥٩م استدعى الإمام ابن الأحمر زعيم قبيلة حاشد الذي كان قائد للتمَّرد في الشمال وقطع رأسه.

في يناير عام ١٩٦١م استطاع الإمام أنْ ينجو من حادثة عربة وانتشرت الشائعات علي أنَّها محاولة لاغتياله، ولكن تعتبر المحاولة الأكثر خطراً لإسقاط الإمام هي المحاولة التي وقعت مؤخراً بعد شهرين في مستشفى الحديدة عندما وصل الإمام إلى المستشفى في مساء السادس والعشرين من مارس وكان يتقدمه حرسه الملكي ليقوم بفحص الأشعة السينية، قام بتنفيذ هذه المؤامرة ثلاثة أشخاص هم: ملازم ثاني محمد العلفي الذي كان مسئولاً عن النظام الداخلي للمستشفى واثنين من الضباط، عبدالله اللقية ومحسن الهنداوانة، منع العلفي الحرس الملكي من الدخول إلى المستشفى بحجة أنْ وجودهم يسبب ازعاجاً للمرضي، فرافق الإمام بعض الأمراء وأربعة من حرسه الشخصي قاموا بزيارة بعض أقسام المستشفى وعندما أراد النزول إلى غرفة

فحص الأشعة السينية قام العلفي بإطلاق النار عليه من زاوية والضابطين الآخرين من زاوية أخرى، فضرب الإمام بخمس رصاصات على الاقل أدت إلى جرح عدد من مرافقيه، تفاجئ الإمام من حضور العقل الذي أنقذه من النار فوقع على الأرض واعتقد المقاتلين أنَّ الإمام قد مات فهربوا، قام الحرس خارج المستشفى بمقاومة المقاتلين الهاربين فأطلق النار عليهم إلا أنَّه لم يسيطر عليهم وعندما قام الحرس الملكي بمحاصرة العلفي وأمره بالاستسلام أطلق النار على نفسه فكانت نهايته بينما القي القبض على الضابطين الآخرين وتمَّ إعدامهم، تمَّ اكتشاف خمسة مشاركين آخرين في المؤامرة وتمَّ إعدامهم ولم تعط المصادر الرسمية في اليمن تفاصيل لهذه المؤامرة بل اتهمت بعض المواطنين اليمنيين المقيمين في عدن وبدعم من الاستعمار في القيام بتمَّويل هذه المؤامرة مادياً ولم يعرف من السر إلا قليلاً حتى سقط الإمام في سبتمَّبر عام ١٩٦٢م، وبعد ذلك عرف أنَّ هذه المؤامرة أعدت بواسطة عدد من الشخصيات العسكرية والمدنية من بينهم العقيد عبدالله السلال الذي نقلت قيادته من الحديدة إلى صنعاء نهائياً، أما النقيب محمد الرويني مدير مطار الحُديدة وحسين المقدامي مدير المستشفى فسجنا حتى قيام انقلاب عام ١٩٦٢م.

لم يتعافى الإمام أحمد من أثر جروحه تمَّاماً واستمَّرت الشائعات حول تنازله عن السلطة خلال الفترة التي عقبت محاولة اغتياله. قام الإمام بتفويض المزيد من الصلاحيات للبدر إلا أنَّه كان متردداً، فقام باستدعاء شقيقه الحسن للمرة الثانية بالرجوع من نيويورك، ولكن أصبح الحسن مرشح الزيدية التقليدين والسنة المحافظين الذين خافوا من تأييد البدر للسياسيات الناصرية. تعاطف الإمام أحمد بإحساس عام مع شقيقه الحسن ولكن إحساس الابوة جعله يقرر لابنه البدر، فناشد الإمام بتقديم المساعدات له في راديو صنعاء في سبتمَّبر ١٩٦١م.

شهدت السنة الأخيرة من حكم الإمام أحمد اضطراباً بسبب التحريض الداخلي والخارجي الذي استمَّر في إنذارات التفجير التي ستعقبه فيما بعد، كان هدف المتآمرين اليمنيين في المؤامرة ضد الإمام يحيى وابنه أحمد هو إسقاط الملوك الطغاة والمحافظين وتعيين العقول ذات الإصلاح الدستوري وفي نهاية الخمسينيات تغير هدفهم، فكانوا يعملوا من أجل إسقاط النظام الإمامي كله وإنشاء النظام الجمهوري، لم تستطيع مصر تحريض اليمنيين للتمَّرد ضد الملك

بصورة واضحة كما قامت به في العراق والأردن نسبة لوجود الرابط القومي، وفي ديسمبر عام ١٩٦١م منح الإمام أحمد الرئيس المصري عبد الناصر الفرصة لكسر هذا الرابط، أدى قيام الانقلاب السوري في سبتمَّبر ١٩٦١م وإنهاء الجمهورية العربية المتحدة إلى تشجيع الإمام ليكشف عدائه لنظام عبد الناصر الاشتراكي وإساءة الملك حسين ملك الأردن والملك سعود في المملكة العربية السعودية عن طريق إذاعة صوت العرب في القاهرة وفي منتصف ديسمبر ١٩٦١م كتب الإمام أو ربما طلب من أحد الشعراء اليمنيين الشباب أنَّ يكتب له قصيدة برجوازية تتكون من أربعة وستين بيتاً "موجهة للعرب" انتقد فيها أولئك الذين" ضموا أصواتهم لصوت المعارضة عبر الميكرفون " وناشد العرب على "الوحدة القائمة على مبادئ وقوانين الشريعة الإسلامية خالية من عيب الابتكار الذي يسمح بما حرمه الإسلام مثل أخذ ممتلكات الشعب وما اكتسبه بصورة قانونية بحجة التعميم والمساواة التي لم يكن لها مبرراً في الدين ولم تسمح بها الأسباب المنطقية".

تمَّ نشر قصيدة الإمام وبثها عبر الإذاعة، فأعلن عبد الناصر إنهاء اتحاد الولايات العربية المتحدة في السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٦١م كرد فعل لهذه القصيدة وصرح في إعلانه " أنَّ الجمهورية العربية المتحدة تعتقد أنَّ الوحدة والاتحاد لا يمكن أنْ يقوما على أسس سليمة ما لم تتفق الأطراف المعنية في حل مشاكل التغيير الاجتمَّاعي" كما قال " أنَّ حكومته كانت على أمل أنْ يكون الاتحاد أداة لخدمة الشعب اليمني وقضية العدالة في اليمن، ولكن دون شك أثبتت تجارب الاعوام الماضية أنَّ الشعب اليمني لم يستفد من هذه التجربة قطعاً" وبعد يومين من الإعلان بث راديو القاهرة دعوة لقيام ثورة في اليمن وعقبه بث مستمَّر عبر الإذاعات الأخرى التي وصفت الإمام بالإمبريالي وناشدت اليمنيين للتمَّرد و" الانضمام إلى معركة تحرير العرب والوحدة والاشتراكية" كانت القيادات اليمنية المقيمة في القاهرة تستخدم إذاعة صوت العرب أحياناً لإعلان برامجهم الثورية والهجوم الناري على الإمام ونظامه. ومن بين اليمنيين في مصر: محمد محمود الزبيري الذي تمَّ تقديمه في الإذاعة رئيساً لحركة التحرير اليمنية في القاهرة و محسن العلفي الذي نقل من عدن نسبة لقيامه بتحريض نقابة العمال والدكتور عبد الرحمن البيضاني الذي نال ثقة الإمام أحمد وابنه البدر والوزير اليمني في منطقة بونا.

بينما كان البيضاني في اليمن عام ١٩٥٩م اختار عبد الله السلال ليقود الانقلاب ضد النظام الإمامي في المستقبل وفي الوقت نفسه أجبر البيضاني الأمير البدر ليقوم بحماية السلال، وبالتالي أصبح السلال في أفضل موقع للقيام بالمؤامرة ضد حاميه وذُكر في هذا الصدد عندما وافق الإمام على إرسال السلال للكلية العسكرية في بغداد عام ١٩٣٦م، اعتقد الإمام أنَّه سيكون ضابطاً أميناً غير مؤذي لأنَّه ابن الحداد من قبيلة الزيدية ولم ينتمَّي إلى طبقة الزيدية الطموحة ولا إلى رجال القبائل المضطربين، فكان السلال آنذاك في التاسعة عشر من عمره وبعد عودته بثلاث سنوات تطور ميوله ورغبته للقيام بعمل ثوري انتهازي ولكنه سجن لقيامه بنشر هذه الأفكار الهدامة، وفي أوائل عام ١٩٤٠م سجن لثلاث سنوات في صنعاء عندما قام بتوزيع منشورات ضد الإمام وقضي أصعب سبع سنوات في سجن حجة لتورطه في اغتيال الإمام يحيى عام ١٩٤٨م وظل في سجن حجة حتى قيام الانقلاب ضد الإمام أحمد عام ١٩٥٥م، طالب البدر بإطلاق سراحه وعينه رئيساً لحرسه عام ١٩٥٩م ، أصبح مسئولاً من ميناء الحديدة وشارك في المحاولة التي كادت أنَّ تقضي بحياة الإمام أحمد في المستشفى، قام الإمام أحمد بفصله ولكن مازال البدر يثق فيه فعينه مفتشاً للمطار العسكري في صنعاء، اعتقد المصريون أنَّ السلال سيفيدهم في تنفيذ خططهم المستقبلية لعدة أسباب: أنَّه ثوري، ليس له ضمير وثقة البدر فيه ورغبته في الإصلاح، اعتقد البيضاني أنَّه من السهل إزالة السلال بعد الانقلاب ولكن أثبتت الأحداث خطأً اعتقاده.

في عام ١٩٥٩م غادر البيضاني اليمن ليعيش في القاهرة، بعد أنَّ تلقي الإمام أحمد الإنذارات الكافية عن الدور الذي كان يلعبه وفي عام ١٩٦٢م شجع عبد الناصر البيضاني للقدوم إلى الأمام ليكون رجل أساسي لمستقبله في اليمن وسمح له ببث البرنامج المخطط للثورة عبر إذاعة صوت العرب، وفي الثاني عشر من مايو١٩٦٢م نشر البيضاني خطة التغيير الكامل في الإدارة اليمنية وقدم تفصيلاً واضحاً حول مقترح إنشاء الجمهورية اليمنية فقام بإجراء سلسلة من المحادثات بعنوان "أسرار اليمن" في برنامج لراديو القاهرة بعنوان" أعداء الرب" وضح الأهداف الخاصة للثورة في اليمن وهاجم الإمام هجوماً عنيفاً لإثارة وتعبئة الشعب، ولتأكد من وصول الرسالة للشعب اليمني، قامت وكالة عبد الناصر بتوزيع أجهزة راديو الترانزستور للشعب.

أثبتت الحملة الدعائية في إذاعة القاهرة أنَّ هنالك زيادة فعالة في التوترات والاضطرابات في اليمن، وقام الإمام أحمد حالاً بعمل متطرف لتدمير القرى التي أوت المحرضين، وحاول كذلك أنْ يكسب ارضاء الجيش وناشد الشعب على احترام المبادئ الإسلامية وإدانة اشتراكية عبد الناصر. أصدر في يونيو قراراً جمهورياً بإنشاء مجلس التنمية للمشاريع الزراعية الجديدة وأنْ يكون البدر مسئولاً عنه ولكن ظل أثر النداء الذي بثه راديو القاهرة قوياً خاصةً بين الشباب فنظم الطلاب اليمنيين في صنعاء عدة مظاهرات ضد موافقة الإمام للقواعد الأمريكية، قام المتظاهرون برفع صورة عبد الناصر وعلم الجمهورية العربية المتحدة وساروا نحو وزارة التربية والتعليم فأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين أدت إلى قتل عدد من الطلاب، وفي سبتمَّبر تظاهر الطلاب مرة أخرى في كل من صنعاء وتعز وكانت تداس صور الإمام وابنه البدر بالأقدام.

انقلاب سبتمَّبر١٩٦٢م العسكري وإنشاء الجمهورية العربية اليمنية:

في التاسع عشر من سبتمَّبر ١٩٦٢م تحدثت إذاعة صوت العرب في القاهرة عن قيام الثورة القادمة وأنذرت الإمام عن التحديات الصعبة التي سيواجهها والاعتبارات التي يجب عليه أنْ يضعها في الحسبان للوعود التي وعد بها الشعب لتحديث اليمن إلا أنَّ الإمام لم يعش طويلاً لمواجهة تلك التحديات فمات على فراشه في أمان يوم الثلاثاء في الثامن عشر من سبتمَّبر عند التاسعة مساء وقد بلغ من العمر واحد وسبعين عاماً، وقبل ساعات قليلة من آخر إنذار لإذاعة القاهرة أعلن راديو صنعاء وفاة الإمام أحمد وفي اليوم التالي الموافق التاسع عشر من سبتمَّبر تمَّ إعلان خلافة ابنه البدر وأُطلق على الإمام الجديد "المنصور بالله" الذي كان في استعداداً تاماً لمواجهة عاصفة التجمع التي استطاع من مواجهتها بكل شجاعة، وفي أول خطاب له وضح أهدافه وخطته لرفع المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي الذي سيجعل البلاد غنية، كما وعد أيضاً بالمحافظة على حقوق المدنيين بما يتوافق مع الحقوق المعترف بها في العالم المعاصر، كما أظهرت الإصلاحات الأولى التي قام بها عن عزمه على العمل للارتقاء باليمن إلى الأفضل.

بدأ الإمام بتوضيح معارضته لنظام والده القمعي في مراسم رسمية وأعلن بالعفو العام لكل السياسيين السجناء والمنفيين ورفع كل الضرائب للفترة المتبقية من العام وألغى نظام الرهائن وقوانين الرهان الإقطاعية وقام بزيادة مرتبات الجيش وقرر إنشاء مجلس شورى يتكون من أربعين عضواً على أنْ ينتخب نصف الأعضاء ويتمَّ ترشيح النصف الآخر، كما قرر تشكيل المجالس البلدية المنتخبة وعين نفسه رئيساً للوزراء للمساهمة في سرعة تنفيذ مشاريع التنمية وعند توليه السلطة قام بتعين عبد الله السلال الذي استعد للقيام بتدميره في المناصب العسكرية العليا وأصبح رئيس أركان الجيش.

اختلفت ردود الفعل حول خلافة البدر والإصلاحات التي تمَّ إعلانها والآراء عن حسن نيته وكفاءته لتنفيذ هذه الإصلاحات، ولكن وفقاً للتقرير الذي بثه راديو صنعاء في اليمن في الرابع والعشرين من سبتمَّبر أنَّ الإمام أحمد استلم رسالة من قيادات حركة التحرير اليمنية في القاهرة أوضحوا فيها استعدادهم لدعمه إذا انتهج منهج السياسية المتقدمة كما وضح ضابط الخدمة الخارجية ومراقب الشؤون اليمنية استعداد الكثير من الأنصار المؤيدين للجمهورية لمنح البدر فرصة المحاولة لوضع بصمته في الإصلاح قبل القبض عليهم في القيام بالانقلاب ضده واعتقد هذا المراقب أنَّ اليمن قد شهدت تغيرات جذرية بعد نجاح البدر في المحافظة على سيطرته للبلاد والسيطرة على الصدمات بينه وبين الزيدية المحافظين "خاصةً عندما احتفظ بالعرش لفترة طويلة من الزمن" ومن الواضح جداً أنَّ الجمهوريين اليمنيين قد تأثروا بأحداث الثورة ومن جانب آخر تلقت الغالبية العظمى من الجيش والشعب إعلان البدر للأهداف والوعود التي وعدهم بها بالاحتقار واللامبالاة لأنَّهم أدركوا عدم قدرته على إدارة البلاد عن طريق الإصلاح والتقدم كما أدركوا أنَّ هذه الخطط والوعود التي تمَّ إعلانها هي الخطط والوعود نفسها التي قام بها والده في ظل الظروف الحرجة ليخدع ويضلل بها الشعب، وأضاف الكاتب اليمني أنَّ الشعب اليمني قد سئم من النظام الإمامي وحكم الشخصيات بغض النظر عما إذا كان البدر سيقوم بتنفيذ خططه ووعوده أم لا، لذلك تتطلب التوعية القومية حكم ديمقراطي شعبي يستطيع القضاء نهائياً على الحرمات التي وضعها الحكم الاستبدادي ويدمر نظام الإقطاع وأثر أسس النظام الإمامي.

في مناقشة لموقف مصر حول تولي البدر للخلافة يجب أنْ يذكر أنَّ البدر قد عين نفسه منذ عام ١٩٥٥م في مخيم القاهرة واتبع طريق عبد الناصر وأنَّشطته الحديثة والسياسات الخارجية، وقام بخلق علاقات صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية.

استمَّرت الصحافة والإذاعة المصرية في الإشادة بسياسة البدر المحررة والمتقدمة قبل وبعد الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن، وعندما زار البدر الأردن عام ١٩٥٧م اتبع الخط الناصري للحد من قيام الضباط الأردنيين بانقلاب ضد ملكهم كما أوضحت التقارير أنَّ البدر قام بإرسال برقية شكر وعرفان للرئيس السوري رداً لرسالة التهنئة التي أرسلها له بعد توليه الخلافة وتضمنت البرقية نصيحة البدر لسوريا بالتعاون مع مصر مهما كان الثمن ومن ناحية أخرى هنالك اعتقاد أنَّ مصر لم تبذل قصارى جهدها في كورس الصداقة الذي دام لثماني سنوات مع البدر(١٩٥٤م – ١٩٦١م) فقام المسئولون المصريين والوكالات المصرية بمؤامرة ضد نظام الإمامة ومن أبرزهم البيضاني كما قاموا بتوزيع صور عبد الناصر بينما وجد اليمنيين الأحرار الحماية الكاملة والتشجيع في القاهرة، وصلت تعازي عبد الناصر إلى البدر في وفاة والده في الحادي والعشرون من سبتمَّبر بعد أنْ أرسلت معظم قيادات العالم تعازيهم، وتضمنت رسالته أمنياته للبدر بتحقيق تطلعات شعبه وطموحاته بنجاح، وفي وقت قريب جداً اتضح أنَّ عبد الناصر لم يسمح للبدر بالمحاولة لتحقيق هذه الطموحات، وفي اليوم الذي أرسل فيه عبد الناصر رسالة تعازيه إلى البدر بث راديو القاهرة الهجوم علي اثنين من الملوك العرب، الملك سعود والملك حسين وقيل " أنَّ الطريقة التي ماتوا بها هي الطريقة نفسها التي مات بها الإمام أحمد ولم يدفنا آنذاك" فاستأنف البيضاني سلسلة بثه في " أسرار اليمن" هاجم فيها خلافة البدر للإمامة وكرر ما قاله في أغسطس عن خطط الإصلاح وإنشاء الجمهورية واتهم البدر صديقه القديم بأنَّه المستفيد من الإعلان على أنَّه سيطارد "سياسة والده المتوفي المستبدة البائسة" صدق الشعب هذا الاتهام مما أدي إلى خيبة أمل بين الذين وثقوا في البدر، فأنَّتهي آخر بث للبيضاني في القاهرة بالعبارة المشؤمة التي غالباً ما تستخدم في لغة الثوار " جاء موعد تقرير المصير".

حكم الإمام البدر اليمن لثمانية أيام فقط بعد وفاة والده وانتهى حكمه في السادس والعشرين من سبتمَّبر ١٩٦٢م بالانقلاب العسكري بقيادة عبد الله السلال مساعده الذي وثق به بالتعاون

مع سبعة ضباط آخرين. أصدرت القيادة العامة للجيش البيان رقم (١) وذكرت الأسباب التي أدت إلى الاعتراف رسمياً بما يسمي بالثورة اليمنية وجميع الثوار في مناطق اليمن المختلفة والجنود والتجار واليمنيين المنفيين والظلم الذي تعرض له الشعب وجرائم الأئمة والإهانة ومعاناة الشعب، وذكر أنَّ الثورة هي ثورة الشعب كله الذي آمن بالله ثم بالوحدة والقومية العربية وأدان التقسيمات بين الزيدية والشافعية والهاشمية والقهطانية، كما أعلنت إذاعة صنعاء سقوط النظام الملكي وإقامة الجمهورية اليمنية الجديدة رسمياً، وكشف بياناً آخر مصير الإمام قائلاً "أصدر قائد الجيش أوامر للضباط الأحرار للقيام بمحاصرة القصور الملكية فجلبت الدبابات والعربات المحملة بالأسلحة والمدافع إلى القصر وطلب من البدر أنَّ يستسلم إلا أنَّه حاول الدفاع عن نفسه وبعد بضع ساعات انتهت مقاومته وأطلقت نيران المدفعية و"دفن الطاغية تحت أنقاض قصره" وألقى القبض على الكثير من أنصار النظام السابق والأشخاص المتخلفين سياسياً.

استمَّرت البيانات التي ترد من صنعاء والتقارير من القاهرة لتثبت قصة موت الإمام البدر تحت أنقاض قصره، لأنَّ نجاح الثورة يتطلب الإيمان بموت البدر وكانت هنالك بعض التقارير تتناقض مع طبيعة الحدث فجعلت أنَّ البدر كان مسئولاً عن زمن الانقلاب، وفي الأول من أكتوبر زعم تقريراً من القاهرة أنَّ البدر طلب من السلال أنْ يستعد للدفاع عن القصر ومدينة صنعاء لأنَّه يخشى عمه الحسن الذي أعلن ولاءه لابن أخيه في الثالث والعشرين من سبتمَّبر ربما يعود من نيويورك لينافسه في الخلافة وعندما تظاهر السلال بطاعته للإمام اغتنم الفرصة لبداية القيام بانقلاب ضد البدر بدلاً من الدفاع عنه، فأحضر الحشود والجماعات من الحديدة إلى صنعاء ونقل الدبابات إلى الاتجاه المعاكس للقصر فقامت الجماعات بمحاصرة الإذاعة ووجهت النار نحو القصر، وفي تقرير آخر أعده العقيد عبد الله الدابي في الثاني والعشرين من أكتوبر الذي قام البدر بتعيينه مديراً للأمن في صنعاء أنَّ الثورة قد تمَّ إعدادها قبل السادس و العشرين من سبتمَّبر ١٩٦٢م وما كان للمتآمرين إلا أنْ يقوموا بالثورة في ذلك التاريخ لأنَّهم أدركوا أنَّ استخبارات البدر كشفت الخطة وأسماء المنظمين للانقلاب، فبالتالي قرر السلال أنْ تقوم الثورة مباشرة لينقذ حياته ولتفادي الفشل الذي وقعوا فيه في الثورتيين السابقتين في عامي ١٩٤٨م – ١٩٥٥م.

في الثالث من أكتوبر غادر بعض الغربيين اليمن وأبلغوا في بياناً لهم أنَّ الإمام مازال على قيد الحياة ولم يتمَّ تدمير قصره تمَّاماً، قامت إذاعتي القاهرة وصنعاء بتعديل قصة وفاة الإمام البدر في قصره، فذكرت إذاعة القاهرة في تقريرها الصادر في اليوم الأول من أكتوبر أنَّ البدر كان في ضيافة أصدقائه في غرفة الاستقبال وعندما سمع صوت إطلاق النار أدرك أنَّ الحرس الملكي لن يدافع عنه فحاول أنَّ يهرب وعندما حاول الهروب انهار سقف الغرفة فمات الإمام البدر، وبعد الثالث من أكتوبر اخترعت إذاعة القاهرة وإذاعة صنعاء قصة لاثنين من الجنود قيل أنَّهما قاما بإطلاق النار على البدر في القصر، وذكرت قصة أخرى عن الكيفية التي هرب بها البدر من القصر، ذكر أنَّه تشبه بالجنود فارتدى الذي العسكري وارتدى الجندي ثوب الإمام الخاص وقتل الجندي في القصر خطأً، وفي تقرير آخر وهو الذي كسب مصداقية الشعب ذكر أنَّ عندما هرب الإمام من القصر كان متاثراً بجروح فأدت هذه الجروح إلى وفاته بالمستشفى في المملكة العربية السعودية.

وفي الخامس عشر من أكتوبر ١٩٦٢م بعد أقل من ثلاثة أسابيع من الانقلاب أرسل البدر خطابات لرؤساء الدول العربية أبلغهم فيها أنَّه مازال على قيد الحياة فوضعت تفسيرات كثيرة في الاعتبار عن الطريقة التي أنَّقذ الإمام بها حياته من هذا الموت الشبه مؤكد أثناء وبعد قصف القصر، فكتب المؤلف الجمهوري اليمني أنَّ القوات المسلحة التي تتكون من وحدات الدبابات، وسيارات المدرعة تحركت من رئاسة القيادة في الثكنات العسكرية واتجهت إلى قصر البشائر الذي يسكنه البدر وكانت بجانبه المدافع الثقيلة، لكن استطاع الإمام أنَّ يهرب عبر الباب الخلفي للقصر بمساعدة بعض مساعديه حتى وصل إلى أطراف صنعاء بعد مروره بمناطق غير معروفة وبعد ذلك ذهب إلى القرى المجاورة لحجة وأراد أنَّ يستنجد برجال القبائل فطلب منهم المساندة والدعم ولكن لم يستجيبوا له فأحاطته سرية حامية حجة ولكنه نجح أخيراً في الهروب إلى مدينة جيزان بالمملكة العربية السعودية، ذكر العقيد عبد الله الدابي اعتباراً جمهوري آخر، لم تتلقىَّ الثورة أي مقاومة حتى من حرس القصر نفسه وذكر أنَّ هروب الإمام كان نتيجة لاستسلام العشرات من حرسه إلى القوات الثورية، فارتدى الإمام الزي الرسمي للجنود وذهب من الحديقة خلف القصر ماراً بالنفق حتى وصل قبيلة همدان إلا أنَّهم رفضوا الدفاع عنه أو

الانضمام إليه ثم انتقل من قبيلة إلى أخرى حتى وصل بالقرب من حجة وأخيراً لجأ إلى الخدعة التي استخدمها والده في العام ١٩٤٨م ليكسب ود رجال القبائل وإرضائهم فقام بإعلان حجة وصنعاء على أنْ تكونا مدن مفتوحة للقبائل ونتيجةً لذلك هجم رجال القبائل على حجة ولكن تمَّ صدهم. بعد ذلك نقل البدر إلى المملكة العربية السعودية متألماً بجروح وبناءً لهذين التقريرين لم يجد الإمام دعماً من رجال القبائل أو وجد قليلاً من الدعم عندما أعلنت الثورة، كما لم يجد الإمام الأمان والاطمئنان إلا داخل حدود المملكة العربية السعودية.

روى الإمام البدر قصة أخرى عرفت في أوائل نوفمبر ١٩٦٢م، قال الإمام في مساء السادس والعشرين من ديسمبر اجتمَّع مجلس وزرائه في القصر حتى الحادية عشر ظهراً وعندما غادر إلى مكان إقامته الخاص حاول أحد ضباط الحرس إطلاق النار عليه ولكن تمَّ القبض عليه وذهب البدر إلى فراشه وبعد نصف ساعة أخبره احد الجنود بأنَّه سمع ضجيج الدبابات وبعد ثواني طفئت الأضواء وقصفت الدبابات القصر، استمَّر القصف طوال الليل فتمَّ هدم اثنين من الطوابق العليا، الا أنه لم يتعرض للإصابة بجروح وفي ظهر اليوم التالي قرر البدر مغادرة القصر وكان يرتدي ملابسه العادية وعندما كان ذاهباً من القصر تعرفت عليه إحدى النساء فأعطته زي عسكري فغادر صنعاء ليلاً وكان معه خمسة رجال وفي صباح اليوم التالي أصبحوا خمسمائة رجلاً وكان يزيد عددهم كلما تحرك شمالاً.

وهكذا استطاع الإمام مغادرة قصره خاصة بعد ما انتحل شخصية الجندي وبعد تلقيه الدعم من بعض القبائل في طريقه إلى الشمال، كانت الطريقة الناجحة التي هرب بها ضربة قاسية للثورة اليمنية منذ البداية لمساعدتها في تقوية عناصر المعارضة التي لحقت بالإمامة، ومع ذلك ليس من المتوقع حتى في غياب الإمام البدر أنَّ ينتهي النظام الإمامي دون صراع لأنَّ عائلة الإمام كبيرة جداً وأكثر أتباعها من الزيدية المتعصبين جداً لقبول التغير بسلام وتلاشي نظام الإمامة. وربما كان الثوار على وعي تام بحقيقة أحد الأسباب التي أدت لبقاء نظام الإمامة لمدى طويل أكثر من ألف سنة، وهو وجود الإعداد الكبيرة من الزيدية الهاشميين الذين يعتبروا أنَّ تولي الإمامة واجباً على كل واحد منهم بالإضافة إلى المعتقد الديني الراسخ لطائفة الزيدية في

الحكم الإمامي، وربما هذا السبب جعل الثوار يتخلصوا من أكبر عدد ممكن من أفراد عائلة الإمام في الأيام الأولى.

كان الأمير الحسن عم الإمام البدر هو المرشح الأول للخلافة بعده، ومن الذين اعقدوا أن وفاة البدر صحيحة، فغادر الحسن نيويورك في السابع والعشرين من ديسمبر وفي طريقه أعلن في لندن أنَّ قيادات الثورة تتكون من مجموعات صغيرة من الجيش ولم تجد أي دعم شعبي، فتمَّ الاعتراف به إماماً من قبل إتباعه وكان عليه أنَّ يبلغ نفسه في رئاسة القوات الملكية شمال اليمن قبل الرابع عشر من أكتوبر وعندما ثبت أنَّ الإمام مازال باقياً على قيد الحياة اعترف به الحسن إماماً مرة أخرى وتمَّ تعينه رئيساً للوزراء في الحكومة التي شكلها البدر في السابع والعشرين من أكتوبر ومنذ تلك الفترة كان قائداً على فصيل من الفصائل الرئيسية للجيش الملكي في اليمن.

وفي غضون ذلك أصبح السلال قائد قيادة الجيش بعد الانقلاب فحكم اليمن وكان معه سبعة أعضاء من المجلس السياسي العسكري الذي عرف باسم مجلس قيادة الثورة وفي الثامن والعشرين من سبتمَّبر ١٩٦٢م قام بتشكيل مجلس الوزراء وعين البيضاني نائباً لرئيس الوزراء ومحسن العيني وزير الشؤون الخارجية ومحمد محمود الزبيري وزير التربية والتعليم وكانوا يعيشوا في القاهرة قبل الانقلاب وفي السابع والعشرين من سبتمَّبر أعلن مجلس قيادة الثورة أهداف وسياسية الجمهورية العربية اليمنية الجديدة وأهداف وبرامج الثورة، تتمَّثل الأهداف الداخلية في الآتي:

١- إحياء مبادئ الشريعة (القوانين الإسلامية) بعد أنْ تخلى عنها الحكام الطغاة والفاسدين وإزالة كل التقسيمات العرقية والطائفية والكراهية القبلية.
٢- تنظيم الجماهير في هيئة شعبية موحدة تشارك في بناء الثورة والسيطرة على أعضاء الثورة وحمايتهم من الانحراف.
٣- إعادة تنظيم الجيش على أسس حديثة للحصول على قوة قادرة على حماية الشعب والثورة.
٤- بداية ثورة ثقافية وتعليمية تستطيع أنْ تدمر ما تبقى من مفاهيم نظام الجهل الجائر الذي أدى إلى التخلف الفكري.

٥- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال النظام الاجتمَّاعي الذي يتوافق مع ظروف شعبنا وروح القوانين الإسلامية والتقاليد القومية.

٦- تشجيع رأس المال القومي بشرط أن لا يكون بطريقة احتكارية واستثمارية.

٧- المناشدة بعودة المهاجرين والاستفادة من خبراتهم و ثرواتهم في الحقل العربي القومي.

وتمَّثلت الأهداف في الآتي:

أ- الإيمان بالقومية العربية وبذل الجهود لتحقيق الوحدة الكاملة في دولة عربية واحد على أساس الديمقراطية الشعبية.

ب- التضامن الكامل مع كل الدول العربية فيما تقتضيه المصلحة القومية.

ت- دعم الجامعة العربية والعمل على زيادة فعاليتها.

ث- تطوير العلاقات الاقتصادية مع جميع الدول العربية.

ج- إقامة روابط قوية مع الدول العربية (المحررة) لتحقيق الوحدة العربية.

أما السياسات الخارجية للثورة تمَّثلت في الآتي:

١- الالتزام بسياسة عدم الانحياز.

٢- مقاومة الاستعمار وكل أشكال التدخل الخارجي.

٣- احترام ميثاق الأمم المتحدة.

٤- إقامة علاقات ودية مع كل الدول التي تحترم استقلالنا وحريتنا.

٥- قبول الدعم والقروض الخارجية، التي لا تفرض علينا شرطاً ولم تمَّس استقلال الدولة وحريتها.

وفي الحادي والثلاثين من أكتوبر قام مجلس قيادة الثورة بإعلان الدستور الانتقالي لفترة انتقالية لمدة خمس سنوات يتكون من إحدى عشرة مادة والتي سيتمَّ من خلالها إعداد القانون الانتخابي والدستور الدائم المقدم من قبل الحكومة والذي سيكون التصويت بناءً عليه، تطابقت أهداف الثورة التي ذكرت في المادة (١) مع الأهداف التي تمَّ إعلانها بعد الانقلاب وذكرت المواد

الأخرى أنَّ الشعب هو المصدر الوحيد للسلطة، كما ذكرت أيضاً ضمان الحريات المختلفة بما فيها احترام الملكية ووفقاً لنصوص القانون أُعلن أنَّ الإسلام هو الدين الرسمي للدولة والقوانين الإسلامية هي مصدر التشريع كما أكد استقلال السلطة القضائية، ونص الدستور على أنْ يكون مجلس قيادة الثورة هو السلطة العليا لسيادة الدولة وله الحق في تعين وعزل وزراء الدولة. شكل مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمَّراً قومي لمناقشة السياسة العامة وشؤون كل وزارة على حدا، كما أنشأ الدستور مجلس للدفاع الذي يتكون من الشيوخ برتبة وزراء الدولة ليتولوا مسؤولية حماية مناطقهم في حالة عدم انعقاد المجلس وذكرت المادة الأخيرة في الدستور أنَّ على مجلس قيادة الثورة تعيين العميد السلال رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة، قام السلال بتشكيل حكومة جديدة وظل البيضاني نائباً لرئيس الوزراء كما حصل أيضاً على منصب وزير الشؤون الخارجية بينما أرسل العيني ليكون رئيساً للبعثة اليمنية في الأمم المتحدة. تمَّ تكوين الحكومة من أعضاء مدنيين وعسكريين وأنشأت بعض الأقسام الوزارية الجديدة وفقاً للنموذج المصري مثل وزارة البلدية والشؤون الريفية ووزارة التوجيه الوطني، وفي الوقت نفسه تمَّ تشكيل مجلس قيادة الثورة الجديد الذي يتكون من ثمانية عشر عضواً من المدنين والعسكريين، ويعتبر وضع الدستور الانتقالي والتغير في مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة نتيجة لزيارة المشير عامر لمصر في نهاية شهر أكتوبر، وفسرت تغيرات الحكومة على أنَّها تعزيزُ لقبضة عبد الناصر على اليمن والدليل على ذلك استبعاد كل الوزراء الذين لم يتعاونوا مع البيضاني، تمَّت ترقية الرئيس السلال من عقيد إلى عميد بعد الانقلاب مباشرةً وفي الرابع عشر من ديسمبر ١٩٦٢م تمت ترقيته إلى رتبة مشير.

أدخلت بعض التدابير والتغيرات لتحديث اليمن وتزويدها بالمؤسسات اللازمة خلال فترة وجيزة جداً بعد الانقلاب تمَّثلت في الآتي: إنشاء البنك الوطني للبناء والتنمية في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٦٢م لتمَّويل المشاريع الصناعية والتجارية وزيادة مرتبات ضباط الجيش والمسئولين بالحكومة بنسبة ١٠٠إلى١٥٠% في الرابع والعشرين من نوفمبر وفي الثالث من يناير ١٩٦٣م أنشأ المجلس الأعلى للشؤون القبلية كما أصدر أول قانون للخدمة العسكرية في السادس من يناير١٩٦٣م، ومن أبرز التطورات الاجتمَّاعية والإدارية هي إزالة الطبقة السعيدة

الحاكمة، لأنَّها عرفت بالطبقة الإمامية الظالمة كما عرفت بطرقها المنحرفة في الابتزاز والاختلاس وتمَّ إلغاء الضرائب الباهظة ومنع تجمع الجماعات والحشود في القرى وأصبحت المحاكم في أيادي ممثلين الشعب وتمَّ تعميم الأراضي التي كانت تمَّلكها أسرة الإمام.

عقبت الانقلاب اليمني تغيرات في المعيار السياسي والاجتمَّاعي الذي أصبح نموذجاً شائعاً بين الحركات الثورية العربية وهي: إنشاء الجمهورية العربية اليمنية وإزالة الطبقة القديمة الحاكمة من الحكم وإنهاء أكبر ملكية للأراضي وإنشاء القطاع العام والتحول إلى النظام الاشتراكي الاقتصادي وحذف اليمن من قائمة الدول الرجعية بسبب تخلفها وانعزالها في الماضي وإعادة تصنيفها من بين الدول "المحررة" التي كانت من المتوقع أنَّ تتبع سياسة عدم الانحياز بالتعاون مع الشعوب الصديقة (مثال لذلك الكتلة الشيوعية) ويجب أنَّ ترفع راية الصراع ضد الاستعمار القديم والجديد لكي تتأهل لنيل اسم آخر.

يعتبر الانقلاب اليمني العسكري مثل معظم الحركات الثورية الأخرى الذي عقبته إعدامات تمَّ تنفيذها بعد إجراء محاكمات موجزة تتمَّ عادة في المحكمة الشعبية فكان هنالك بث يومي من راديو صنعاء لأسماء المسئولين أصحاب الرتب العالية في النظام الإمامي الذين تمَّ إعدامهم لخدمتهم في الإقطاعية والرجعية والطغيان. وفي اليومين الأوائل تمَّ إعدام عشرين شخصاً بما فيهم حسن بن إبراهيم وزير الخارجية وعبد الرحمن أبو طالب المندوب السابق في الأمم المتحدة، وفي أوائل نوفمبر تمَّ إعدام ثمانية وثلاثون من الأشراف وبعض الأعضاء المهمين من العلماء (علماء الدين) وبعد ذلك بدأت محكمة الشعب جلساتها في الحادي والعشرين من نوفمبر بمحاكمة محمد عبد الله الشامي حاكم صنعاء لأنَّه وقَّع على معاهدة مع البريطانيين وقام بمؤامرة ضد أمن الدولة وعلي بن أحمد إبراهيم الذي يبلغ من العمر ثمانين سنة وكان يعمل رئيساً للأركان لأربعين عاماً لقيامه بخيانة عظيمة اتهم فيها بالفساد وإضعاف الجيش فتمَّ الحكم عليهما بالإعدام، وأخيراً استبدل السيف الذي كان يستخدمه منفذ حكم الإعدام في قطع الرأس بآلة أكثر حداثة وهي الرمي بالرصاص. تمَّت محاكمة العديد من الملكيين أصحاب الرتب العالية خارج الحماية بالسجن غيابياً وإدانتهم بالإعدام، ومن الملكيين الأربعة عشر الذين تمَّت محاكمتهم في الثامن من أكتوبر ١٩٦٢م هم: الأمير الحسن والعديد من الأمراء، أعلن راديو صنعاء في وقت

قصير قبل السادس عشر من يونيو ١٩٦٣م اكتشاف مؤامرة جديدة لإسقاط النظام الجمهوري ونتيجةً لذلك تمَّ إعدام العديد من اليمين خارج سجن حجة.

مميزات النظام الثوري الجديد:

(أ) الحرب الأهلية في اليمن والتدخل المصري:

تمَّيَّز الانقلاب اليمني العسكري والنظام الجمهوري الثوري الذي عقبه بمميزات عديدة عن الانقلابات العسكرية في الدول العربية ومن الملامح البارزة التي توضح الخصائص والمميزات الأخرى هي أنَّ القوات التي قادت الانقلاب كانت غير كافية لتؤمن قبول النظام الجمهوري والتغيرات التي تتبع إعلانه، ومقارنة بقيادات الثورة المصرية عام ١٩٥٢م والثورة العراقية عام ١٩٥٨م أنَّ قيادات الثورة اليمنية لم تستطيع إطاحة الإمام أو إبعاد الأسرة الحاكمة القديمة ولم تتمَّكن من تدمير المعارضين الذين ساندوا النظام القديم ولم يعدوا الدعم الشعبي القوي لحركتهم مما أدى ذلك إلى قيام حرب أهلية استمَّرت لفترة أطول من فترة الفتنة الداخلية التي عقبت انقلاب عامي ١٩٤٨م و١٩٥٥م والتي كادت أنْ تنتهي لصالح البدر والحكم الإمامي إذا لم تتدخل القوات المصرية العسكرية لدعم الجمهوريين، فأصبحت الحرب الأهلية اليمنية صراع عسكري دولي وأيديولوجي بدلاً من أنْ تكون حرب أهلية في إطار صراع محلي بين الملكيين والجمهوريين أو مقاومو التجديد والمتطرفين أو الإصلاحيين المعتدلين وثورات الاشتراكيين، فقامت الأنظمة الأساسية الاشتراكية العربية والكتلة السوفيتية والصين بدعم الجهود العسكرية المصرية بجانب الجمهوريين، بينما قام الملوك العرب وبعض من السلطات الغربية بدعم المساعدات السعودية المتمَّثلة في الدعم المالي والأسلحة للملكيين.

ترجع الاضطرابات والتحديات التي واجهت النظام الجمهوري إلى طبيعة القوات التي قادت الانقلاب والظروف الطبيعية الخاصة باليمن. قام الضباط اليمنيون بالانقلاب اليمني بدعم من البرجوازية التجارية وأفكار الشباب المتطرفين وكانت قوات الجيش اليمني صغيرة وضعيفة على الرغم من بعض التدريبات التي تلقوها من المصريين والروسيين وبعض شحنات السلاح من

روسيا إلا أنَّها لم تكن ذات فعالية ضد القوات القبلية الكبيرة التي لم تثق في الجيش، إضافة إلى ذلك لم يطور الضباط اليمنيين الوعي تجاه المصلحة العامة وليس لديهم القدر الكافي من التعليم والخبرة ومفاهيم الإصلاح الحديثة وبالتالي لم يستطيعوا قيادة الثورة ، فقام المجتمَّع القبلي المسلح بالانقلاب في الوقت الذي كان فيه الناس على استعداد لمحاربة بعضهم البعض وكان أكثرهم ذو صلة بالإمامة. أنّ طريقة التغير التي قامت بها قيادات الانقلاب في الماضي لإعلان الجمهورية وإلغاء نظام الإمامة كانت طريقة حادة جداً ولم يستعد التقليديون الذين عزلوا الدولة من هذا التغير، علاوة على ذلك لم يجد الانقلاب دعماً من أي حزب منظم ولم تستعد له الجماهير الشعبية في الحضر والبدو، فأدرك بعض اليمنيين الأحرار في المنفى أنَّ هنالك احتمالات بقيام ثورة ولكن لم يشاركوا فيها لأنَّ معظمهم كان من البرجوازيين الإصلاحيين وليس الثوار، قاموا بتشكيل معارضة تقليدية قديمة وأعرضوا عن قبولهم للإصلاح على أنَّ يكون وفقاً لنظام الإمامة، وانضموا إلى النظام الجمهوري بعد أنَّ تجاوزتهم الثورة ولكن أخيراً شبت نزاعات بينهم وبين قيادات الانقلاب وفسرت هذه النزاعات على أنَّها نتيجةً لغيرتهم من قيادات الثورة الذين قللوا من مكانتهم وسيادتهم، والجدير بالذكر أنَّ الثورة قامت في منطقة إستراتيجية مجاورة لعدن والاتحاد الجنوبي العربي اللذين اتحدا في السادس عشر من أغسطس ١٩٦٢م والمملكة العربية السعودية الغنية بالنفط ذات الحكم الملكي الذي يماثل حكم اليمن ولكنه أكثر حداثة واستنارة، ونتيجةً للتدخل المصري لا يمكن تجاهل كل من المملكة العربية السعودية أو الاتحاد الجنوبي العربي وحلفه البريطاني أو مصالح النفط الغربية.

كان دور مصر ودوافعها في الإعداد لقيام الانقلاب هو التدخل العسكري البحت في اليمن، وحدوث العديد من التعقيدات المحلية والدولية، لم تسْتطيعْ مجموعة الضباط اليمنيين ومجموعتهم المسلحة الصغيرة القيام بتنظيم الانقلاب ضد البدر وإعلان التغيرات الجذرية للنظام السياسي والاجتمَّاعي إذا لم تجد التشجيع المصري، وهناك اعتقاد أنَّ مصر استعدت لتخريب وإسقاط النظام الإمامي منذ تكوين الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن عام ١٩٥٨م وقد رجع البعض هذا الاعتقاد قبل عام ١٩٥٨م ومع ذلك بدأ عبد الناصر في الدعوة المفتوحة للثورة في اليمن عبر البث الإذاعي من القاهرة بعد انحلال الاتحاد في ديسمبر١٩٦١م. لم يتمَّ

إلغاء خططته وخطط اليمنيين الأحرار للثورة بسبب وفاة خصمه الإمام أحمد وموافقة صديق عبد الناصر السابق وأتباع البدر؛ لأنَّ التغير المقصود ليس تغير الأئمة وإنما هو التغير الكاسح الذي يتيح المجال للنفوذ المصري، فقام المصريون ولأول مرة بدعوة مفتوحة لقيام ثورة ضد الهاشميين العراقيين ولكن عند قيام الثورة العراقية في يوليو ١٩٥٨م استطاعت الثورة أنْ تنجح بوسائلها الذاتية. لم تنجح مناشدة مصر لإسقاط الحسين ملك الأردن في إثارة التمَّرد ولكن عندما كان هنالك خطراً في الهجوم الخارجي ضد الأردن عام ١٩٥٨م أرسلت بريطانيا جنود المظلات بدعوة من الحسين إلا أنْ استجابة عبد الناصر كانت شفوياً كما كان يفعل ذلك أحياناً، نجحت الحملة المصرية المفتوحة ضد الرئيس اللبناني شمعون في إثارة تمَّرد في مايو ١٩٥٨م ولكن لم ترسل مصر قواتها لمساعدة المتمَّردين حتى بعد هبوط قوات المشاة البحرية الأمريكية بالقرب من بيروت فأرسلت الأسلحة والمجندين من سوريا بطريقة سرية واستمَّر عبد الناصر في الاستنكار إلى أنَّ انخفض تدفق المجندين بعد التدخل الأمريكي.

إنَّ التدخل المصري في اليمن ليس مفتوحاً ولكنه على نطاق واسع وبالتالي فأنَّه مكلف جداً، وقيل أنَّ المساعدات المصرية للثورة الجزائرية قد تكلف حوالي خمسة مليون دولار سنوياً تتمثل في الأسلحة والذخيرة، وقدرت تكلفة التمَّرد في لبنان حوالي ستين مليون دولار، ولكن قدرت تكلفة عمليات الجيش المصري في اليمن حوالي نصف مليون دولار يومياً، ومن الواضح أنَّ مصر استعدت للتدخل وكانت على عجل للوصول إلى مكان الحدث. فوصلت أول سفينة مصرية بمطار الحديدة في اليمن في السابع والعشرين من سبتمَّبر بعد يوم واحد من الانقلاب وكانت تحمل على متنها الفنيين والإمدادات الطبية وفي أوائل أكتوبر وصلت ثلاث سفن حربية مصرية إلى الحديدة وقامت بتفريغ الدبابات وقذائف الهاون والقنابل والقوات العسكرية وفي العشرين من أكتوبر أعلن السلال "أنَّ الأخ جمال عبد الناصر قد أمر قبل لحظات قليلة ماضية بإرسال قوة ضاربة كبيرة لمساعدتنا" كان الضباط المصرين يقودوا الوحدات اليمنية بينما تضاعف عدد الوحدات المصرية وفي الثالث والعشرين من أكتوبر أفاد التقرير بأنَّ القوات التي هاجمت على مأرب شرق اليمن هي قوات مصرية، أما القوات التي احتلت صعدة في الشمال فتتكون من ١٥٠٠ جندي مصري معظمهم من جنود المظلات وفي منتصف نوفمبر كان عدد القوات

المصرية حوالي ٦ – ٧ ألآف جندي في الأراضي التي يسيطر عليها الجمهوريين وبلغ عددهم في ديسمبر إلى ١٣،٠٠٠ ألف جندي مجهزين بالدبابات والمدافع ولذلك كان على مصر إرسال عدد كبير من الأطباء والمعلمين والمهندسين والإداريين، وكان لكل وزير يمني في صنعاء مستشار مصري وعدد من المساعدين، وفي العاشر من ديسمبر وقع السلال على معاهدة الدفاع مع مصر وبعد أحد عشر يوماً استطاع وفد الجمهوريين في موسكو من تأمين الأسلحة والفنيين الروسيين.

تتكون القوات الملكية من رجال القبائل المحاربين الذين قاتلو بشجاعة من أجل حماية إمامهم واستطاعوا أنْ يمنعوا الجمهوريين اليمنيين والمصريين من الاستيلاء على الأراضي غير التي استولوا عليها في بداية الأمر، وفي الحادي عشر من نوفمبر ١٩٦٢م تحدث الإمام البدر للصحفيين في الجزء الشمالي الغربي من اليمن عن اثنين من جيش الملكين، الأول بقيادة عمه الحسن في الشرق والجيش الثاني بقيادته في شمال غرب البلاد، وبعد وقوع ضحايا بين عناصر القبائل ازدادت كراهية رجال القبائل الذين دعموا الإمام للمعتديين المصريين، وفي العشرين من أكتوبر بذل السلال سعية ليُزيل خوف اليميين من وجود القوات المصرية في اليمن فقام بمخاطبة المصليين بعد صلاة الجمعة في صنعاء يجب ألا تصدقوا الرجال المضللين "الذين أخبروكم أنَّ المصريين جاءوا ليحكموا اليمن إلى الأبد"، وبعد زيادة عدد القوات المصرية تدريجياً حتى بلغ حوالي ٧٠،٠٠٠ ألف جندي وسيطرت الإداريين المصريين في اليمن وصناع السياسة في القاهرة علي شؤون اليمن أصبح من الصعب جداً الإيمان بالكلمات التي قالها السلال. كانت القوة البشرية اليمنية التي يستخدمها السلال محدودة جداً مما جعله يلجأ لتجنيد تلاميذ المدارس الحضرية أحياناً التي تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشر والسادسة عشر، وبالرغم من ذلك لم تحرز القوات المصرية تقدماً كبيراً على الرغم من وجود دباباتهم وقواتها الجوية الخاصة حتى نهاية ديسمبر ١٩٦٢م. استولى الجمهوريين على صنعاء وجزء من الوسط وتعز والجنوب والحديدة والغرب بينما سيطر الإمام على نصف اليمن تقريباً خاصةً في الشمال والشرق وجزء من الوسط.

لم يكن التدخل المصري في اليمن شائعاً في مصر كما هو الحال في اليمن إلا بعد ارتفاع عدد الضحايا ووصول الجرحى والمشوهين إلى المستشفيات المصرية، فذكرت بعض

التقارير الصحفية قيام المظاهرات في قرى الدلتا المصرية عندما تمَّ إرجاع جثث الضحايا، وذكرت تقارير أخرى ظهور تمَّرد بين الضباط المصريين في اليمن وأشارت إلى أنَّ عبد الناصر قام بإرسال الضباط الأحرار غير المرغوب فيهم إلى اليمن، تحدثت القصص عن هجمات الملكيين المحاربين والإبادة الكلية للوحدات المصرية كما هو الحال في معركتي سروا ومأرب في نهاية أكتوبر وقطع أنَّوف وآذان الجنود المصريين وقتل السجناء بعيداً عن كراهية الغزاة المصريين والقصف العشوائي للقرى واستخدام قنابل النابالم وغيرها من الأساليب الأخرى لأسلحة الدمار.

يتمَّثل الاستيضاح الرسمي الذي قدمه المصريون ومصادر الجمهوريين اليمنيين عن التدخل المفتوح في اليمن على أنَّه يعني ببساطة استجابة مصر لمناشدة السلال من أجل حماية الجمهورية ضد الأعداء وبناءً لهذه المصادر لم يعد الإمام وقواته الأعداء الوحيدين للنظام الجديد كما أنَّهم لم يستطيعوا أنَّ يبادروا بالصراع ضد التدخل دون دعم وتشجيع المملكة العربية السعودية والملوك الأردنيين في الشمال والبريطانيين في الجنوب أي ما يعرف في اللغة الحديثة للثورات العربية بدون " تحالف الرجعية والاستعمارية" ضد الثورة، أصبحت المملكتين العربيتين (المملكة العربية السعودية والأردن) في رعب من احتمَّال قيام ثورة في بلدانهم ولذلك طالبوا بعودة الأمير حسن من نيويورك وعند وصوله إلى الرياض زُود بالسلاح والمال والرجال وأُرسل إلى نيجران ليقوم بمعارضة الثورة لكي يستعيد العرش، فبدأ السعوديون في التسلل، وفي السابع عشر من أكتوبر أفادت القاهرة وصنعاء أنَّ الجمهوريين قاتلوا القوات السعودية في الحدود الشمالية وهاجموا الأردنيين من الجنوب، وشجعت بريطانيا عمدة بيحان من الجنوب لأنَّ الاستعمار البريطاني كان يخشى تأثير الثورة على اتحاد شبه الجزيرة العربية في المستقبل ونسبةً لوجود الأعداء الكثيرين من مختلف الجهات نادت اليمن بالمساعدة فاستجابة مصر للنداء.

وبناءً لهذا التفسير فإنَّ موقف مصر القيادي في دول الثورات العربية وإيمانها بضرورة دعم الصراع العربي من أجل الاستقلال والتحرير هو الذي جعلها تستجيب للنداء مباشرةً فاعتبرت الثورة اليمنية على أنَّها حركة للتحرير من الحكم الاستبدادي والتخلف ولكي تقوم مصر بدعم هذه الحركة كان عليها تنفيذ أحد أحكام ميثاق نظامها الاشتراكي الذي أصدر في مايو

١٩٦٢م والذي يقول " تؤمن الجمهورية العربية المتحدة بأنَّها جزء من الأمة العربية ولابد من وجودها لإعادة توجيه الدعوة والمبادئ التي تتضمن وضعها تحت تصرف كل مواطن عربي" ولذلك ليس من الضروري الوقوف على الحجة القديمة التي تعتبر هذا الإجراءت تدخلاً في شؤون الآخرين. يلجأ عبد الناصر ومساعديه أحياناً إلى فرض المهام الإجبارية لدعم الحركات الثورية في خطاباتهم وإعلاناتهم وفي أول زيارة لعبد الناصر إلى اليمن في الثالث والعشرين من أبريل ١٩٦٤م قام بمخاطبة الشعب في مسيرة حاشدة وقال "يجب على البريطانيين إخلاء عدن، وأضاف قائلا " أنَّنا نحلف بالله في هذه الأرض المباركة سنقوم بطرد البريطانيين من جميع أنحاء العالم العربي" وأكد المشير عامر في خطابه بالمجلس الوطني في السادس والعشرين من فبراير ١٩٦٥م أنَّ الجمهورية العربية المتحدة استطاعت أنَّ تثبت من خلال استجابتها السريعة في اليمن" أنَّ قاعدة الثورة العربية وحصانتها واقع وليس كلمات" وقال أنَّ الثورة ستقوم حتمَّاً كحل لمشكلة التهميش العربي الذي فرضه الاستعمار والرجعية والتحالف وفي الاتجاه نفسه أعلن السلال في السابع والعشرين من ديسمبر في العرض العسكري بصنعاء "أنَّ على الجيش اليمني الوطني تحرير شبه الجزيرة العربية كلها".

لم يكن هنالك جدل حول الدعوى التي ناشدت بها مصر نظام السلال ليقوم بدعم الثورة كما تعد اتفاقية إرسال الجيش المصري والمساعدات الفنية جزء من الاتفاقية العامة حول تنظيم الانقلاب ووضع الشروط للحفاظ على النظام الجمهوري، ولكن لم تؤكد الدعاوى التي وجهتها القاهرة وصنعاء عن وجود القوات السعودية والأردنية التي تحارب في شمال اليمن عن طريق شهود أعيان أو تعليل، ومع ذلك أصبح معلوماً أنَّ الحكومة السعودية قد قامت بتقديم الدعم المعنوي والمادي من سلاح ومال لتحقيق هدف الإمام، وبما أنَّ الدافع الحقيقي من الانقلاب ليس هو إسقاط الإمام وإقامة الجمهورية لكن شعرت السعودية بالقلق عندما اتحد صناع الانقلاب مع مصر. فأصبح وجود الجيش المصري في اليمن يشكل خوفاً من تصدير الثورة وتوسع النفوذ المصري إلى المملكة العربية السعودية وبقية أجزاء شبه الجزيرة العربية وإسقاط أنَّظمتها الملكية، ومن جانب آخر ثبت أنَّ الدافع الوحيد الذي قررت مصر من أجله إرسال الرجال إلى الحرب في اليمن هو تنفيذ عقيدة الثورة المصرية لإعادة حركات التحرير العربية، ولكن اتضح أنَّ الإجراء

الذي قامت به مصر في اليمن هو بداية المحاولة للسيطرة على شبه الجزيرة العربية والاستفادة من موقعها الاستراتيجي ومواردها النفطية، وقد اعتبر أنَّه إحياء لتوسع السياسة المصرية التقليدية في شبه الجزيرة العربية أي سلاطين الممالك وحكام العهد العثماني وخاصةً المملكة التي تبعها محمد على ولكن تختلف هذه الفترة في أنَّ مصر تعمل تحت مظلة التحرير والحماس التبشيري الثوري كما أتضح أنَّ الحملة المصرية في اليمن هي عبارة عن جهود بذلت لإعادة الهيبة التي فقدها عبد الناصر عند تفكك الوحدة مع سوريا والهجوم السوري العنيف ضد نظام عبد الناصر خاصةً في مؤتمَّر الجامعة العربية في أغسطس ١٩٦٢م في شطرة. وصف المشير عامر الوضع في الدول العربية قبل انقلاب اليمن وأشار إلى الحملة " التي نظمها الاستعمار والرجعية في شطرة " والانتقادات التي وجهها الملك سعود ضد الاشتراكية وأضاف أنَّ الثورة اليمنية كانت" نقطة التحول التي أعادة المبادرة إلى الحركة الثورية العربية".

أصبح جلياً أنَّ القيادات المصرية جعلت حكوماتها تلتزم بدعم النظام الجمهوري في اليمن دون أي حذر كما أثبت ذلك استمَّرار الحرب الأهلية في اليمن، كما كشف تجاهلهم للتعقيدات والظروف الخاصة في الدول العربية المختلفة الذي اتبعته سياساتهم والتدخل في شؤون الغير وارتكاب الأخطاء في سوريا ولبنان والعراق للمرة الثانية، وأشارت الشائعات إلى معارضة بعض مساعدي عبد الناصر المقربين للمغامرة اليمنية، ولكن الواضح أنَّ عبد الناصر والضباط الموالين له لم يتوقعوا قيام صراع الملكيين اليمنيين ضد نظام السلال، وتحديد الاحتلال المصري وبذلك شهدت السياسات العربية والدولية انتكاسة أخرى.

(ب) مشاكل الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية:

من السمات الخاصة بالنظام اليمني الجديد هي اختلاف المجتمع الدولي حول الاعتراف به فكانت هذه المشكلة نتيجة طبيعية لاستمّرار الحرب الأهلية في اليمن ووجود القوات المصرية في اليمن وإضافةً لذلك شكل التدخل المصري العقبة الرئيسية لكي يعترف الغرب بالجمهورية العربية اليمنية، ونجد أنَّ أول الدول التي اعترفت بالجمهورية الجديدة هي، مصر واتحاد جمهوريات الاتحاد السوفيتي وتليهما دول الكتلة العربية والشرقية، وفي الخامس عشر من أكتوبر

أعلنت واحد وعشرون دولة اعترافها بالجمهورية الجديدة، كانت سوريا واحدة من تلك الدول وعلى الرغم من ذلك جاء اعترافها بالجمهورية في الأسبوع الأول بعد الانقلاب إلا أنَّ هذا الاعتراف لم يتيح مجالاً لخلق العلاقات الدبلوماسية لأنَّ عبد الناصر سلك نظام دبلوماسية السلال المعادي " للانفصاليين " ورفض كل من مصر والنظام السوري تبادل التمَّثيل الدبلوماسي مع سوريا بعد تفكك الوحدة، وعندما كان هنالك تقارب بين النظام السوري الجذري الجديد ومصر، رفع عبد الناصر اعتراضه وسمح بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية اليمنية والسورية في الرابع والعشرين من مايو ١٩٦٦م.

يعتبر اعتراف سلطتي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بالنظام الجديد في اليمن قدراً كبيراً للجمهورية اليمنية إلا أنَّه تأخر لعدة أسابيع، لأنَّ الجمهورية الجديدة لم تؤكد السيطرة الفعالة والاستقرار في اليمن ومازالت سيادة الإمام السابق تقود الصراع لاستعادة سلطته، واستمَّرت بريطانيا في الشك عن "سيطرة الحكومة اليمنية على كل أجزاء البلاد" حتى نهاية أكتوبر، وحتى الأسبوع الأول من فبراير ١٩٦٣م مازال الوضع "غير واضح ليكون مبرراً للاعتراف بالجمهورية" على أساس أنَّ لم يتمَّ الاعتراف بالحكومة إلا إذا استطاعت أنْ تسيطر سيطرة فعالة على الدولة، وفي العاشر من فبراير ١٩٦٣م أرسلت حكومة السلال إشعاراً أسبوعياً لبريطانيا كي تعترف بالنظام الجديد، إلا أنَّ بريطانيا لم ترد على تأييدها بالاعتراف ففي السابع عشر من فبراير تمَّ إغلاق المفوضية البريطانية في تعز.

في السابع من أكتوبر١٩٦٢م حذر البيضاني الولايات المتحدة بأنَّ تأخيرها للاعتراف بالجمهورية سيعرض المصالح الأمريكية للخطر وبعد أربعة أيام هدد البيضاني في نيويورك بنقل حكومته إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على المساعدة إذا لم تعترف الولايات المتحدة بالنظام الجديد، وفي الحادي والعشرين من نوفمبر أعلن روبرت استوكي القائم بالأعمال في الولايات المتحدة باليمن متفائلاً أنَّ حكومة الجمهورية الجديدة استطاعت " السيطرة الكاملة" للدولة ماعدا بعض المناطق الحدودية، وقامت إدارة الكينيدي بعد الانقلاب بدراسة الأوضاع التي استغرقت اثنا عشر أسبوعاً وقامت بإجراء مفاوضات مع دول الجوار ذات الصلة للوصول إلى استقرار مناسب وفي الأسبوع الثالث من نوفمبر أرسل الرئيس كينيدي خطابات بنفس الغرض إلى

الرؤساء، عبد الناصر والسلال والملك سعود وحسين باستثناء البدر من هذه الخطابات، وفي غضون ذلك دعا الإمام لاجتمَّاع الجامعة العربية في منتصف نوفمبر لمناقشة الشؤون اليمنية، ولكن لم يستجيبوا له وفي أواخر نوفمبر قام الملكيون بنشر دعوى لأعضاء الأمم المتحدة ضد العدوان المصري، وبعد أسبوع واحد أرسل الأمير الحسن في الرابع من ديسمبر رسالة إلى الرئيس كينيدي حذر فيها أنَّ الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية " سيكون إضافة لاستيلاء الجمهورية العربية المتحدة على سلطة اليمن".

في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٦٢م اتسع مجال اعتراف الولايات المتحدة بالجمهورية مع أطيب أمنياتها بالنجاح والازدهار لحكومة الجمهورية العربية اليمنية، وفي اليوم التالي وافقت لجنة وثائق التفويض بالأمم المتحدة على قبول الممثلين الجمهوريين اليمنيين كوفد رسمي لليمن الذي كان يمثله في السابق وفد الملكيين والجمهوريين معاً، ومنح اعتراف الولايات المتحدة أملاً في عدم مشاركة القوات الخارجية في الحرب، وبذل الجهود لإنهاء الحرب الأهلية قبل أنَّ تجتاح شبه الجزيرة العربية، وبينما كان القتال مستمَّراً في الحدود الشمالية والشرقية لليمن اعترف الأمريكيون بالحكومة الجديدة نتيجةً لوعدين من قبل الجمهوريين اليمنيين ومصر، وعدت حكومة السلال باحترام التزاماتها الدولية بما فيها معاهدة صنعاء مع بريطانيا عام ١٩٣٤م والحفاظ على الوضع الراهن في شبه الجزيرة العربية وهذا يعني أنَّ مسؤولية اليمن ستكون مقتصرة على حدودها الحالية ولن تستطيع أنَّ تتدخل في شؤون محمية عدن، كما وعدت حكومة عبد الناصر بسحب قواتها تدريجياً من اليمن شريطاً أنَّ تقوم كل من المملكة العربية السعودية والأردن بإيقاف المساعدات المالية والأسلحة للملكيين، كما أوضح اعتراف الولايات المتحدة ميول السياسة الأمريكية لصالح اتجاهات التحديث والتطوير والاعتقاد الذي يفرض على الدول العربية الركب في موجة التغيير الاجتمَّاعي التي تجتاح العالم العربي فضلاً عن الدمج الفرعي في مياه الحرب الأهلية والتمَّرد، وبعد أيام علق محرر صحيفة نيويورك تايمز على اعتراف الولايات المتحدة بإعلان ساذج أنَّ الثورة قد فازت وسيطرة الجمهوريين سيطرة تامة على معظم أنحاء الدولة وكان يعتقد أنَّ الحكومة الجمهورية في اليمن تمَّثل القوات الديمقراطية الحديثة المتقدمة أما الثورة فكانت إنذاراً للممالك الأخرى لمواصلة برنامجهم الإصلاحي. ويعتبر اعتراف الولايات المتحدة أداة

سياسية قائمة على اعتبارات نفعية وليست قائمة على مبادئ القانون الدولي، وفي مارس ١٩٦٣م بعد ثلاثة أشهر من اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري الجديد في اليمن أعلن السيد هيث الرب الخاص القائم في بريطانيا أنَّ مسألة الوصول إلى معيار الاعتراف بالجمهورية قد وضعت في الاعتبار وقال أنَّها ليس مسألة إلى متى سيستمَّر النظام بل هي كيفية الأوضاع التي تعيشها الدولة و درجة السيطرة عليها.

وصفت مصر اعتراف الولايات المتحدة بالجمهورية اليمنية لتبرر مشاركتها في الانقلاب الذي اطاح الإمام ودعم القاهرة للنظام الجمهوري، ومن جانب آخر أعلن الملك حسين أنَّ الولايات المتحدة تقطبع صداقتها مع الدول وتشجع على تخريب الحكومات القانونية الأخرى وتدعوا إلى التدخل في شؤونها، اعتقد الإمام البدر أنَّ عبد الناصر كان يخدع الأمريكيين كما قام البدر والسلال بخداعه، ولم يقود الاعتراف الأمريكي إلى عدم مشاركة القوات الخارجية في الحرب أو الحد من القتال فاستمَّرت مصر في تقوية قواتها وبنهاية ديسمبر وفي أوائل يناير قامت بهجوم تفجيري ضد نجران في المملكة العربية السعودية وأدى ذلك إلى رفع مذكرة من جانب الحكومة تستنكر فيها الهجوم على جيران كما أعرب جون باديو السفير الأمريكي عن قلقه إزاء القصف.

اعتبر بعض الكتاب العرب أنَّ الاعتراف الأمريكي علامة للموافقة على الانقلاب اليمني ووجود البعثة المصرية في اليمن وأنَّ الهدف من إدارة الكينيدي هو إضعاف وتدمير التأثير البريطاني في جنوب الجزيرة العربية كما قامت بتدميره في شرق البحر الأبيض المتوسط بعد أزمة السويس، اعتمَّد كينيدي في تنفيذ سياسته على قيادة عبد الناصر في المنطقة العربية وقدم له الدعم الكامل في شكل قروض ومنح وإمدادات غذائية، وعلاوة على ذلك اعتقد كينيدي أنَّ الدول العربية مجبرة للوقوع تحت سيطرة الاشتراكية الثورية ولكنه اعتبر الاشتراكية الثورية العربية أو الشيوعية القومية ستقف أمام الشيوعية الدولية السوفيتية وإلا أنَّ هناك دافعاً شريراً وراء موافقة الأمريكيين لعبد الناصر للتدخل في شؤون اليمن وهو المحافظة على الجيش المصري ليحتل الجزيرة العربية ولكن بعيداً عن الحدود الإسرائيلية وعلى مقدمة هذه الأهداف هو تحقيق ضمان سلامة إسرائيل وأهداف الخطة الذكية الأخرى إلا أنَّها لم تتحقق، لأنَّ البعثة المصرية لن تنجح

في تدمير المقاومة الملكية ولذلك بعد عامين فقط من الشراكة شعرت الولايات المتحدة أنَّ الشراكة مع مصر للسيطرة على شبه الجزيرة لم تعط النتائج المتوقعة ويعد مون كينيدي سبباً آخر في فشل "الخطة"، لأنَّه لم يعتقد أنَّ من الممكن إزالة التأثير البريطاني من شبه الجزيرة العربية وربما لم تقبل المفاهيم الخاطئة الشائعة أنَّ الثورة والاشتراكية العربية كانت قلعة ضد السوفيت والصين الشيوعية.

(ج) تجارب الحكومة والخلافات حول الجمهورية:

أنَّ التغيرات والتجارب المتعاقبة في الحكومة التي عقبت الانقلاب والصراع في السلطة بين قيادات الحركة الثورية في اليمن بعد استيلاء الجيش على السلطة هي نفسها التي كانت في جميع الدول العربية الأخرى وتعد هذه التجارب والتغيرات سمة عامة ومع ذلك تمَّيَّزت بها اليمن، لوجود القوة الخارجية التي لعبت دورها في تغيير الحكومة وأثرت في الصراع بين قيادات الجمهوريين. فكانت القيادات اليمنية تفوز بالسلطة أحياناً وتخسر أحياناً نسبة لموافقة مصر أو عدم موافقتها، إلا أنَّ تغيير الحكومة لايتمَّ دائماً إلا بتوصيات من مصر. أعلن الدستور الانتقالي في الحادي والثلاثون من أكتوبر ١٩٦٢م بعد زيارة المشير عامر إلى صنعاء وتشكيل حكومة السلال الجديدة، التي احتفظت بالبيضاني الابن المصري نائباً لرئيس الوزراء وفي الوقت نفسه أبعد الأشخاص الذين لم يتعاونوا معه وبعد بضعة أشهر من الانقلاب تطورت المنافسة بين عبدالله السلال والزيدية اليمنيين الأصل والبيضاني والسنيين المولودين والمتعلمين بالخارج وفي منتصف يناير ١٩٦٣م وصل السلال إلى القاهرة وذكر أنَّه قد قام بفشل المحاولة التي قام بها البيضاني للإطاحة به فخاف اليمنيون من البيضاني واعتبروه دمية أساسية لعبد الناصر على الرغم من عدم مشاركة عبد الناصر في المحاولة التي قام بها البيضاني، فأدركت مصر المشاكل التي ربما يسببها وجود البيضاني في اليمن بصورة واضحة، لذلك تمَّ قبول إقالته ولكن في الوقت نفسه أدرك السلال أنَّ زيارة العامري إلى صنعاء للمرة الثانية في نهاية يناير كانت بأمر من القاهرة، فظل البيضاني في القاهرة إلى أنَّ تمَّ القبض عليه في الثاني والعشرين من سبتمَّبر من

العام ذاته وبعد عودته من عدن نتيجةً لقيامه بإجراء بعض الاتصالات المشبوهة مع البريطانيين خلال وجوده في عدن.

أكدت حكومة السلال الجديدة الثالثة فصل البيضاني في أقل من خمسة أشهر وأشارت أيضاً إلى مصالح القاهرة وصنعاء في "اليمن الجنوبي" بإنشاء منصب في مجلس الوزراء لشؤون اليمن الجنوبي، وفي الثامن عشر من أبريل ١٩٦٣م حدثت تطورات جديدة في الحكومة تبعاً للنموذج المصري تمَّ تغير مجلس قيادة الثورة إلى "مجلس الرئاسة" بقيادة السلال ومعه ثمانية عشر عضواً تمَّ اختيار خمسة أعضاء منهم من شيوخ القبائل، وأطلق على مجلس الوزراء آنذاك " المجلس التنفيذي" وكان يترأسه الرئيس بدلاً من رئيس الوزراء ويتضمن نائباً أو أكثر للرئيس وإضافة لذلك تمَّ إعلان التطور الدستوري في السابع من يناير ١٩٦٤م وعندما أسس "المكتب السياسي" كسلطة عليا للشؤون السياسية والتشريعية وأنشأ مجلس الأمن الوطني ليكون مسئولاً عن الدفاع المدني والعسكري ولم تذكر السلطات الأخرى لمجلس الرئاسة الذي أسس في الثامن عشر من أبريل ١٩٦٣م وكان على المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) أنَّ يستمَّر في إدارة الشؤون الإدارية والتنفيذية كما هو الحال في معظم الأنظمة الثورية الأخرى كما تمَّ تعين الأشخاص أنفسهم وإعادة تعينهم في مختلف الأجهزة الحكومية وأحياناً يتمَّ تعينهم في أكثر من منصب في وقت واحد، وعلى سبيل المثال في التاسع من يناير ١٩٦٤م تمَّ تعيين حسن العامري وأحمد محمود نعمان في المكتب السياسي وبعد شهر واحد عندما تمَّ تشكيل المجلس التنفيذي الجديد أصبح العامري رئيساً له والنعمان نائباً للرئيس وفي العاشر من فبراير ١٩٦٤م صدر مرسوم جمهوري بإنشاء الاتحاد اليمني المتقدم ليكون قاعدة شعبية للحكومة على نمط الاتحاد الاشتراكي في مصر.

استمرت سلسلة التغيرات الدستورية بعد زيارة عبد الناصر لليمن في الثالث والعشرين من أبريل ١٩٦٤م وتمَّ إعلان الدستور الجديد في الثامن والعشرين من أبريل وأعلنت الجمهورية اليمنية على أنَّها " دولة إسلامية عربية مستقلة ذات سيادة" وتمَّ إلغاء الدستور الجديد "المكتب السياسي" واشترط على إنشاء المجلس الاستشاري الذي عين فيه أحمد محمود النعمان رئيساً، ويتمَّ ترشيح الأعضاء من قبل الجنة العليا التي تتكون من تسعة رجال والتي أنَّشئت مؤخراً في

مايو وتمَّ إلغاء المجلس التنفيذي وتمَّ تشكيل الحكومة النظامية في الثالث من مايو ١٩٦٤م بقيادة حمود الجعفي أحد كبار الضباط القياديين في الثورة الذي نقل له عبد الناصر معظم صلاحيات السلال الإدارية كما تمَّ تعيين غالبية أعضاء المكتب السياسي والمجلس التنفيذي السابقين في الحكومة الجديدة وعين حسن العامري نائباً لرئيس الدولة.

في الثالث عشر من يوليو١٩٦٤م تمَّ التوقيع على الاتفاقية بين مصر واليمن لتنسيق سياساتهم في "الحقل السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتمَّاعي والثقافي والاعلامي كخطوة نحو الوحدة المتكاملة" وكانت هذه الاتفاقية شبيه بالاتفاقية التي تمَّ التوقيع عليها بين مصر والعراق في السادس والعشرين من مايو ١٩٦٤م ، نصت الاتفاقية على أنَّ في حالة القيام بأي هجوم أو تهديد ضد أحد الدولتين سيكون هذا الهجوم أو التهديد موجهةً ضد الآخر وتمَّ إنشاء مجلس تنسيقي لكل من الرؤساء عبد الناصر والسلال ويتكون من ثلاثة وزراء من الحكومتين وثلاثة أعضاء لدوام جزئي من الدولتين وأنْ يكون المقر الرئيسي له في القاهرة ويبدو أنَّ الاتفاقية غير لازمة طالما سيطرت مصر على الشؤون اليمنية ولكن تمَّ تصميمها لتحافظ على قرب اليمن من مصر بعد نهاية الحرب الأهلية أو لتعزيز موقف مصر في حالة ظهور طوارئ للجمهوريين "القوة الثالثة" التي كانت تنتقد السياسة المصرية في اليمن.

تمَّ تشجيع الجمهوريين المنشقين ليتحدثوا بصورة واضحة ضد نظام السلال والمصريين الداعمين له بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار في الثامن من نوفمبر١٩٦٤م الذي تمَّ تنظيمه في اجتمَّاع بين الجمهوريين والملكيين في أركويت بالسودان. وفي الثاني عشر من ديسمبر ١٩٦٤م قامت بعض قيادات الجمهوريين البارزة مثل النعمان والإرياني والزبيري بتقديم استقالاتهم من الحكومة وغيره من المناصب العليا وأدانوا حكومة السلال بأنَّها " فاسدة وعاجزة ومفلسة" وفي الثامن والعشرين من ديسمبر وصل وفد الجمهوريين المنشقين برئاسة علي الوزير إلى بيروت وأوضح وجهة نظره حول انسحاب المصريين من اليمن والسماح لليمنيين باختيار نظامهم وفي غضون ذلك فرَّ حوالي ستين شخص من الجمهوريين إلى عدن بقيادة العقيد طه مصطفى السكرتير السابق لعبد الله السلال وفي احتجاجات ضد النفوذ المصري لم يقدم عبد الناصر السلال ضحية ليلبي رغبات الجمهوريين المنشقين ويقوم بصنع السلام مع الملكيين،

ولكن على نقيض ذلك قام بدعمه ليقوم بمتابعة زيارة السلال إلى القاهرة وعندما استقالت حكومة الجعفي في السادس من يناير ١٩٦٥م بعد أنَّ غادر معظم أعضائها تمَّ استبدالها بحكومة أخرى بقيادة حسن العامري الرجل الذي إقالة السلال بناءً على طلب الجمهوريين المنشقين. قام السلال بإعلان حالة طوارئ وأصبح رئيس الوزراء الجديد الحاكم العسكري الذي اعد لمحاولة الصراع مع المنشقين من حكومة الجعفي وفي يناير ١٩٦٥م نشر السلال قانون إنشاء الاتحاد العربي اليمني الذي يتضمن كل القوات الشعبية في الدولة وفي الوقت نفسه دعا الزبيري مؤسس الاعتدال الجمهوري "حزب الله" الذي يدعوا إلى الحكم الإسلامي الجمهوري التشاوري "الذي ليس هو بالحكم الإمامي ولا العسكري" ولكن تمَّ اغتياله في أوائل أبريل عن طريق شخص غير معروف.

استمَّرت التجارب والاقتراحات داخل الحكومة بقيادة نظام السلال إلى أنَّ أصدر السلال في أوائل مارس ١٩٦٥م مرسوماً جمهورياً للقيام بتكوين لجنة تتكون من خمسة وعشرين عضواً لإصدار الميثاق الوطني وربما يستجيب الملكيون لإعلان الميثاق الوطني، وفي الثالث من فبراير ١٩٦٥م وعد البدر بتقديم سلطة المجلس التشريعي في حالة انسحاب المصريين وفي الثاني والعشرين من أبريل ١٩٦٥م حدث تغيراً مهماً عندما ترأس الحكومة ولأول مرة رئيس وزراء مدني واستبدلت حكومة العامري. أصبح أحمد محمد النعمان الذي استنكر نظام السلال في بيروت وطالب بانسحاب المصريين من اليمن قبل بضعة أشهر رئيس الوزراء الجديد وتتكون حكومته من خمسة عشر رجلاً من بينهم ضابطين فقط. وهناك اعتقاد أنَّ النعمان قد وافق على رئاسة الوزراء بشرط تكوين مجلس الرئاسة الذي يحل محل منصب رئيس الجمهورية، فتمَّ إنشاء المجلس الجمهوري الذي يتكون من ستة أعضاء مباشرة " للتخطيط والتوجيه والإشراف على تنفيذ سياسات الدولة" ودعت الحكومة جميع المذاهب لحضور مؤتمَّر خمر التي تبعد حوالي ٢٠ ميلاً شمال صنعاء لتحقيق السلام للشعب فانعقد المؤتمَّر في الثاني من مايو برئاسة الشيخ عبد الرحمن الإيرياني ولكن لم يحضره الملكيون بل كان مؤتمَّراً جمهورياً بحت أدت نتائجه إلى إنشاء دستور انتقالي جديد الذي ألغى دستور أبريل ١٩٦٤م وكان يهدف لتحديد سلطة السلال. في الثامن من مايو ١٩٦٥م تمَّ إعلان أهمية الدستور الجديد الذي يعد أول دستور يتمَّ إنشاءه من قبل اليمنيين، سميت اليمن " الجمهورية اليمنية الإسلامية العربية" وقدم المجلس الجمهوري الذي

يتكون من ثلاثة أعضاء والمجلس التشريعي الذي يتكون من تسعة وتسعين عضواً ومنح المجلس حق السلطة في ترشيح رئيس الجمهورية وسحب الثقة من الحكومة والمجلس الرئاسي بتصويت ثلثي الأعضاء كما ذكر تكوين منظمة سياسية شعبية أطلق عليها " المؤتمَّر العام" وتكوين مجلس الدفاع الوطني والمحكمة الشرعية العليا.

كانت حكومة النعمان حكومة مستقلة تمَّاماً للبقاء في الحكم، قام أعضاؤها من الشباب المتعلمين بما فيهم بعض أعضاء حزب البعث بانتقاد المصريين عندما أصدرت الدوائر المصرية المؤيدة في تعز منشورات ضد حكومة النعمان اتهمت فيها الحكومة بالارتباط مع الاستعماريين فشب صراع السلطة بين الجمهوريين المستقلين والسلال للمرة الثانية فرفع الشيخ الإيرياني عضو المجلس الجمهوري دعوى ضد إنشاء السلال للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في أواخر يونيو كما اعتبره غير دستوري، وفي الأول من يوليو قدم النعمان رئيس الوزراء استقالته وغادر إلى القاهرة، ألقى السلال القبض على بعض الوزراء من حكومة النعمان وبعض أعضاء "حزب الله" الذي أسسه الزبيري وحاول السلال تشكيل حكومته ولكن بأمر من القاهرة تمَّ إلغاء خططته وبعد ذلك غادر إلى القاهرة في الثامن من يوليو واشتهر بالمنتصر في صراع السلطة وفي العشرين من يوليو شكل الجنرال حسين العمري الموالي لمصر حكومة جديدة فأعلن السلال الميثاق الوطني للحفاظ على الجمهورية و"لسحق التمَّرد وأعداء الشعب" وفي الوقت نفسه شكل الجمهوريين المنشقين جبهة القوات الشعبية واندلعت الحرب مع السلال. عبر الحدود إلى بيحان أكثر من ثلاثين قائداً جمهوري وعدد كبير من أنصارهم في الاتحاد الجنوبي العربي فناشد وزير الداخلية في حكومة النعمان الجامعة العربية والأمين العام للأمم المتحدة لضمان انسحاب المصريين من اليمن.

عقبت اتفاقية جدة لإنهاء الحرب الأهلية في اليمن في الرابع والعشرون من أغسطس ١٩٦٥م بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية مصالحة بين قيادات الجمهوريين وذهاب كل من النعمان والسلال لحضور القمة العربية الثالثة بالدار البيضاء في سبتمَّبر ١٩٦٥م وفي الرابع من سبتمَّبر شكل عبد الله السلال المجلس الجمهوري الجديد بقيادته والذي يتكون من ستة أعضاء تضم كل من النعمان والإيرياني والعامري والجعفي،

تمَّ تعيين الإيرياني رئيساً للوفد الجمهوري في مؤتمَّر حرض الذي افتتح في الثالث والعشرون من نوفمبر لاختيار حكومة انتقالية متحدة تتكون من الوفديين الجمهوري والملكي بموجب لاتفاقية جدة، وعندما فشل مؤتمَّر حرض أصبح هنالك دليلاً واضحاً أنَّ المصريين لم يسحبوا قواتهم من اليمن فغضبت جبهة القوات الشعبية التي عرفت بفصيل الجمهوريين اليمنيين الأول وبدأت في دراسة إمكانية الاستقرار اليمني الخالص بعد إجراء محادثات مباشرة مع الملكيين، بالتالي قام عبد الناصر بإرسال السلال إلى اليمن في منتصف أغسطس ١٩٦٦م بعد غياب دام عشرة أشهر ليدمر النظام الجمهوري ويعيد إعلان النفوذ المصري، فازداد استياء اليمنيين ضد الوجود الضخم للمصريين، عاد رئيس الوزراء حسن العامري مؤخراً من مصر غاصباً لرفض محاولته للسيطرة على شؤون اليمن ونتيجة لذلك أصبح العامري الرجل الجمهوري الأول باليمن.

لم يستشار العامري رئيس الوزراء حول عودة السلال من مصر في منتصف أغسطس فحاول حجزه لكي يعيق وصوله إلى اليمن فقام بإرسال قوات لتسيطر على مطار صنعاء ومحطة الراديو (الإذاعة) قبل وصول السلال، ولكن اجبرت القوات المصرية الضخمة التي جمعها السفير المصري أحمد شكري القوات اليمنية لكي تلغي خطتها فاستمَّر النزاع بين السلال والعامري بينما تمَّ حراسة منزل السلال بالدبابات المصرية وفي ظل هذه الظروف غادر أربعون عضواً من جمهوريين اليمن الأولى إلى القاهرة طالبين استدعاء السلال من اليمن لأنَّه ديكتاتوري ومن الموالين لمصر وأبدو استعدادهم لقبول خطة السلام التي قدمتها الكويت والتي تريد أنَّ تحل القوات العربية الموحدة محل القوات المصرية في اليمن وتشكيل حكومة انتقالية من جميع الفصائل لمدة عشرة أشهر وإجراء استفتاء عام لتشكيل الحكومة، رفض الوفد الجمهوري اللقاء مع المشير عامر وفي مساء الجمعة السادس عشر من سبتمَّبر ١٩٦٦م ألقى ضباط المخابرات المصرية القبض على أعضائه بينما كان في اجتمَّاع بشقة النعمان ومن بينهم عدد من أعضاء المجلس الجمهوري ومنهم، العامري رئيس الوزراء والنعمان والجعفي والإيرياني، ورفعت إدعاءات في اليمن باستقالة حكومة العامري ولكن في حقيقة الأمر أنَّ أعضاءه كانوا معتقلين حيث شكل السلال حكومته التي تتعارض مع أحكام الدستور الذي لا يسمح للرئيس أنْ يكون رئيساً للوزراء.

وصف الانقلاب الذي قام به عبد الناصر في السادس عشر من سبتمَّبر ١٩٦٦م ضد الوفد الجمهوري في القاهرة كحركة قوية ساخرة وتعني أنَّ عبد الناصر أراد بقاء جيشه في اليمن حتى بعد انسحاب بريطانيا من عدن في يناير١٩٦٨م كما تعني أنَّ عبد الناصر سحق فصيل السلام الجمهوري الأصل وحكم عليه بالإخلاء على أساس الاستقرار اليمني الخالص، أصبح الانقلاب الناصري أو ما يسمى بحملة التطهير يثور ضد نظام السلال فأصبح إطلاق النار والقنابل اليدوية مرمي لوقوع الحوادث ليلاً ومن جانب آخر قام السلال بفصل خمسة وثلاثين ضابطاً من بينهم بعض أصحاب المسؤوليات العليا وتمَّ القبض على الكثير من أنصار النعمان والعامري وكان العيني من بين المفصولين الذي ترك منصبه في الأمم المتحدة وذهب إلى بيروت لتشكيل جبهة ضد المصريين. أعد السلال محاكمة الخيانة للقيادات التي تمَّ القبض عليها في القاهرة وغيرهم من الخصوم وفي الخامس والعشرين من أكتوبر ١٩٦٦م بعد محاكمة قصيرة تمَّ الإعدام رمياً بالرصاص لسبعة من المسئولين السابقين من بينهم خبير الوزير الجمهوري وقد تمَّت أدانتهم بتهمة خيانة في محاولة لإسقاط السلال. قامت السلطات العسكرية المصرية بمحاولة لكسر حركة المعارضة فاعتقلت ٢،٠٠٠ شخص في صنعاء و١،٠٠٠ شخص في تعز وبنهاية عام ١٩٦٦م أعلن إبراهيم الوزير قائد جبهة القوات الشعبية في بيروت أنَّ المسألة التي تجري في اليمن هي مسألة المصريين أو اليمنيين وليس مسألة النظام الجمهوري أو الملكي، استمَّر إعدام الجمهوريين المنشقين عندما قامت مصر بإرجاع السلال والاحتفاظ به رئيساً ووزير الوزراء و لكن في حقيقة الأمر كان رئيس صوري إلى أنْ تجد مصر البديل.

بينما نجحت التغيرات الدستورية وغيرها من التغيرات في الجمهورية اليمنية، حاول الملكيون إعادة تنظيم النظام الإمامي على أسس ديمقراطية كانت الوجه الأساسي في الحكومة الإمامية خلال فترة الحرب الأهلية هو تقاسم السلطة بين الإمام وحكومته وقيادات الملكيين الأخرى وتفويض السلطة إلى أعضاء معينة من أسرته، وعد الإمام في الميثاق الذي أصدر في الثالث من فبراير ١٩٦٥م بقبول تأسيس المجلس التشريعي إذا غادر المصريين اليمن ومع ذلك ينتمَّي التأثير والقيادة إلى أقارب الإمام والأعمام وأبناء الأعمام الذين يقودون الجيش الملكي. ظل البدر في الحجاز بعد اتفاقية جدة الفاشلة في أغسطس ١٩٦٥م لتلقي العلاج فحدثت تطورات

مهمة في هذه الفترة وأعلنت من المقر الرئيسي للإمام شمال اليمن في نهاية نوفمبر ١٩٦٦م فكانت تتمثل في: إنشاء مجلس الإمامة برئاسة البدر وعمه محمد بن الحسين نائباً له ونائباً لرئيس الجمهورية تمَّ منح المجلس سلطة إجراء التعيينات المهمة بموافقة الإمام وبعد مشاورة مجلس الوزراء. ومنح كذلك السلطات السياسية والإدارية والعسكرية وأوكل إليه تقديم مشاريع الإصلاح والتنمية كما صدر مرسوم إنشاء المجلس بعد اجتمَّاعات عقدت بين العائلة المالكة وزعماء القبائل وقيادات المناطق المختلفة.

Abbreviations الاختصارات

Abbreviation	English	المعنى بالعربي
USSR	Union of Soviet Socialist Republics	اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية
UAR	United Arab Republic	الجمهورية العربية المتحدة
US	United State	الولايات المتحدة الأمريكية
RCC	Revolution Command Council	مجلس قيادة الثورة

الأعلام

The Name in English	الاسم باللغة العربية
Ibrahim	إبراهيم
Ibn Al-Ahmar	ابن الأحمر
Ibn Saud	ابن سعود
Bakr Sidqi	أبوبكر الصديق
Ahmad Al-Thalay	أحمد الثلايا
Ahmad Shukri	أحمد شكري
Ahmad Muhammad Numan	أحمد محمد نعمان
Ismail Safwat	إسماعيل صفوت
Al-Hussein and al-Muhsin	الحسن والمحسن
Al-Fadil al-Wartalani	الفاضل الورتلاني
Al-Abbas.	العباس
Al-Qasim al-Rassi	القاسم الرسي
Mutawakkil Yahya Hamiduddin	المتوكل يحيى حميد الدين
Al-hadi Yahya	الهادي يحيى
Anwar Al-Sadat	أنور السادات
Jamal Jamil	جمال جميل
Gamal Abdul-Nasser	جمال عبد الناصر
John Badeau	جون باديو
Hussein al-Kibsi	حسين الكيسبي
Hussein Al-Muqadami	حسين المقدامي
Hussein ibn Ali	حسين بن علي
Hammud al- Jayfi	حمود الجعفي

Robert Stookey	روبرت استوكي
Sayf Al-Islam Abdallah	سيف الإسلام عبدالله
Taha Mustafa	طه مصطفى
Amer	عامر
Abdu Rahman Abu Taleb	عبدالرحمن أبو طالب
Abdul Rahman al-Iryani	عبدالرحمن الإرياني
Abdu Rahman Baidani	عبدالرحمن البيضاني
Abdallah Al-Asnag	عبدالله الاسناج
Abdallah Al-Barduni	عبدالله البردوني
Abdallah Al-Dabbi	عبدالله الدابي
Abdallah al-Sallal	عبدالله السلال
Abdallah al-Amri	عبدالله العامري
Abdallah Al-Liqya	عبدالله اللقية
Abdallah ibn Ahmad al-Wazir	عبدالله بن أحمد الوزير
Abdul-Nasser	عبد الناصر
Kennedy	كينيدي
Muhammad al-Badr	محمد البدر
Muhamma Al-Ruaini	محمد الرويني
Muhammad Al-Alafi	محمد العلفي
Muhsin Al-Hindwan	محسن الهنداوانة
Muhammad al-Wazir	محمد الوزير
Muhamma Abdallah Al-Shami	محمد عبدالله الشامي
Muhammad Mahmud al-Zubayri	محمد محمود الزبيري
Heath	هيث

Glossaryالمسرد

The word in English	المعنى بالعربي
Imam	إمام
Imamate	إمامة
General Army Command	القيادة العامة
Commander- in-chief	القائد العام للقوات المسلحة
Coup d'état	انقلاب العسكري
Revolt	ثورة
General	فريق أول
Chief- of- staff	رئيس الأركان حرب
Parade	عرض عسكري
Colonel	عقيد
Brigadier general	عميد
Captain	نقيب
Field Marshal	مشير
Lieutenant- Colonel	مقدم
Lieutenant	ملازم ثاني
Conspiracy	مؤامرة
pact	ميثاق
regime	نظام

المراجع

١- منير البعلبكي، قاموس المورد إنجليزي – عربي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ٢٠١٣م.

٢- منير البعلبكي، قاموس المورد عربي – إنجليزي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ٢٠٠٢م.

٣- قاموس اكسفورد انجليزي – انجليزي.

٤- قاموس اكسفورد الحديث إنجليزي – إنجليزي – عربي ٢٠٠٩.